

## القسم الثالث

نضالات من أجل إدارة عامة للمياه

ترتكز على مصالح الناس



## أروغواي: الديمقراطية المباشرة في الدفاع عن الحق في المياه

بقلم: كارلوس سانتوس، وألبيرتو فيالاريل\*

REDES-Amigos de la Tierra Uruguay

من خلال عملية مباشرة من الديمقراطية، استطاعت منظمات اجتماعية تحت المجموعة المظلية المسماة "اللجنة القومية للدفاع عن المياه والحياة"<sup>1</sup> تأمين مادة في دستور أروغواي تحدد الحق في المياه كحق أساسي من حقوق الإنسان. وقد خلق هذا أساساً لتقوم الإدارة العامة لموارد المياه على مبادئ المشاركة الاجتماعية والاستدامة. وبالإضافة إلى ما كان لهذا الإنجاز من تأثير على الوضع في أروغواي، فإنه أرسا سبغاً دولياً مهماً كواحد من المواقف الأولى التي تم فيها إدماج الحقوق البيئية في دستور دولة عبر الممارسة المباشرة للديمقراطية.

ففي يوم الانتخابات الوطنية في الحادي والثلاثين من تشرين الأول/أكتوبر 2004، صدق شعب أروغواي على مبادرة أطلقتها اللجنة الوطنية للدفاع عن المياه والحياة، وهو ما عدل من الدستور. وقد نال الإصلاح نسبة 64.7% من إجمالي أصوات الناخبين.

وقد أرسا هذا التعديل ما يفيد بأن: "الماء مورد طبيعي أساسي للحياة. والوصول إلى مياه الشرب والحصول عليها وكذلك نظام الصرف الصحي، يشكل حقاً أساسياً من حقوق الإنسان". الإصلاح الدستوري للمادة 47 من الدستور (في قسم "الحقوق، والالتزامات، والضمانات") وهو ما يوضح أيضاً أن معايير إدارة موارد المياه (التي يجب أن تكون عامة) يجب أن تقوم على مشاركة المواطن والاستدامة.

ولقد عضدت اللجنة الوطنية للدفاع عن المياه والحياة من هذه الآلية المباشرة للديمقراطية. يذكر أن هذه المنظمة كانت قد تأسست عام 2002، كاستجابة لخطاب نية

\* Alberto Villareal، Carlos Santos، نشرت هذه المقالة في كانون الثاني/يناير 2005 كجزء من كتاب "استعادة الملكية العامة للمياه" وتم تنقيحها في تموز/يوليو 2006.

<sup>1</sup> Comisión Nacional en Defensa del Agua y de la Vida (National Commission in Defence of Water and Life - CNDAV).

وقعت حكومة الأروجوإي وصندوق النقد الدولي والتزمت بمقتضاه حكومة الأروجوإي بإجراء مزيد من الخصخصة لخدمات مياه الشرب والصرف الصحي على مستوى البلاد.

وكانت خصخصة هذه الخدمات قد بدأت في منطقة "مالدونادو" Maldonado، أولاً في حضور شركة سويس الفرنسية متعددة الجنسيات French multi-national Suez، واستمرت عبر شركة "أغواس ديه بيلباو" Aguas de Bilbao الإسبانية. ومثلما بينت معظم حالات خصخصة المياه المسجلة في السنوات القليلة الماضية على مستوى العالم، فإن الخصخصة كان لها نتائج سلبية في الأروجوإي.

ومن وجهة النظر الاجتماعية، فقد تم استبعاد قطاعات كبيرة من السكان من إمكانية الحصول على/الوصول إلى مياه الشرب؛ بسبب عدم استطاعتهم تسديد قيمة التكلفة لمد التوصيلات. ومن وجهة نظر اقتصادية، لم يكن الاتفاق جيداً بالنسبة لدولة الأروجوإي. فلم يتوقف التقصير على عدم وفاء الشركات بما تعاقدت عليه من أعمال فحسب، بل إنهم حتى لم يسددوا الرسوم التي تم الاتفاق عليها في الأصل. وبدلاً من ذلك، لجأوا إلى عدد من التتقيجات للعقد الأصلي والتي بمقتضاها استولت الدولة وبصورة فعالة على خسائر كل من هذه الشركات. أما من وجهة النظر البيئية، فإن شركة أغواس ديه لا كوستا Aguas de la Costa (شركة فرعية تابعة لسويس) كانت المسؤولة عن تجفيف بحيرة "لاغونا بلانكا" Laguna Blanca التي استخدمت كمصدر لمياه الشرب. والنتيجة أن سكان "مالدانادو" قاموا بمقاضة الشركة على الأضرار التي ألحقتها بالبيئة على حد زعمهم.

إن النظام الانتخابي في أروجوإي ينص على أن أي إصلاح دستوري يبادر به المواطنين يجب أن يكون مدعوماً بما لا يقل عن 10% من جملة الناخبين، قبل أن يكون هناك اقتراح على التعديل من قبل عامة الناس. ومن ثم فقد كان للاقتراح أن يتم في نفس الوقت الذي تجري فيه الانتخابات الوطنية (التشريعية والرئاسية).

وفي تشرين الأول/أكتوبر 2003 أي بعد عام من تأسيس اللجنة الوطنية للدفاع عن الحق في المياه والحياة، قامت اللجنة بتقديم 283.000 توقيع إلى البرلمان كما هو

مطلوب لعمل الاقتراع (plebiscite). وكان هذا بداية عملية التصويت التي تم تفعيلها بعد عام مع الانتخابات الوطنية.

وقد تأسس ائتلاف اللجنة الوطنية للدفاع عن المياه والحياة من قبل منظمات مثل لجنة الدفاع عن المياه والحياة ونظام الصرف الصحي في كوستا دي أورو وباندو "Commission in Defence of Water and the Sewage System of Costa de Oro and Pando"؛ واتحاد عمال المياه العامة والمرافق FFOSE the trade union، وشبكة للبيئة of workers of the public water and utility company OSE الاجتماعية، وأصدقاء الأرض في أروغواي REDES-AT (Network for Social Ecology, Friends of the Earth Uruguay وبرنامج أروغواي المستدامة. وبعد تشكيل المنظمة، توسعت لتشمل ائتلاف الحزب اليساري "فرينت آمبليون" Frente Amplio الذي فاز في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر في نفس وقت التعديل الدستوري، ومعظم أعضاء حزب "بارتيديو ناسيونال" Partido Nacional (وهو أحد الأحزاب الكبرى).

وبالرغم من التأييد السياسي الواسع، فقد كان الاقتراع قضية صغرى على الأجندة السياسية وفي الإعلام، وذلك بسبب التأثير السياسي لشركات المياه الخاصة. وقد كان لوجود مصالح تجارية أخرى في قطاع المياه (شركات مياه الشرب المعبأة، على سبيل المثال) وقطاعات الأعمال ذات التوجهات المحافظة (كبار ملاك الأراضي، ونباتات الغابات، وصناعة الأرز والمزارعون) كان من شأن هذا كله أن يطوّر من تكتل/لوبي سياسي قوي ضد التعديل المقترح.

قرار شركة سويس

في أيار/مايو 2005، أصدرت السلطة التنفيذية برئاسة رئيس أروغواي تاباريه فاسكيس "Tabaré Vázquez"، قراراً تم فيه تفسير نص التعديل الدستوري المصدق عليه.

ووفقاً للمحللين، فإن قرار العشرين من أيار/مايو يعد "صفرًا قضائياً"؛ لأن النظام

القانوني يوضح أن معيار هرم الأغلبية هو الدستور، تأتي تحته القوانين والقرارات والتدابير. فمعايير السلطة التنفيذية توضح في الأساس أن توسيع الشركات الخاصة لخدمات مياه الشرب يمكن أن يستمر في العمل حتى نهاية عقودهم. وقد حدث هذا الوضع في منطقة "مالدونادو" Maldonado مع شركتين من متعددي الجنسيات، هما: URAGUA (a subsidiary of Aguas de Bilbao) and Aguas de la Costa.

وبالرغم من هذا الوضع لم تفلح التعبئة الشعبية في نهاية الأمر في جعل حكومة أروجواي تلغي العقد مع "أجوا دي بيلباو" Aguas de Bilbao. وابتاع ما تم اقتراحه من قبل CNDAV أثناء حملة الإصلاح الدستوري، قامت URAGUA بإلغاء الامتياز في مالدونادو بدون اللجوء إلى استخدام حجة النص الدستوري الجديد. وكان إلغاء العقد بسبب عدم التزام أجوا دي بيلباو وتأخير العمال وعدم دفع الرسوم التي اتفق عليها مع الدولة. وراجعت الحكومة شروط العقد والامتياز وقامت بإلغاء عقد URAGUA (وفق ما اقترحت CNDAV). وذكرت السلطات أن الإلغاء لم يتم بسبب تطبيق الدستور الجديد، وإنما بسبب عدم الالتزام التعاقدية". وكان هذا لتجنب رفع قضية من قبل الشركة ضد حكومة أروجواي بحكم أن العقد قد تم إلغاؤه تلقائياً ومن طرف واحد نتيجة للإصلاح الدستوري.

ومن الحقائق السياسية أنه بدون حملة CNDAV وبدون الإصلاح الدستوري، لم يكن مؤكداً ما يمكن حدوثه مع مثل هذا العقد. وقد وجدت لجنة ضبط الامتياز الخاصة بـ OSE أموراً شاذة داخل "أوراجوا" URAGUA في عام 2003. وقد تم شجب هذا علناً من قبل FFOSE (the Federation of OSE Functionaries)، ولكن بدون اتخاذ أية إجراءات.

في هذا الصدد، ردت CNDAV بحزم على قرار السلطة التنفيذية بـ "إعلان مالدونادو" الذي ينص على "رفض الاستئناف ضد القرار الرئاسي، الجمعة 20 أيار/مايو 2005 والقرارات الحكومية التي تخص العهد الشعبي".

### محاولات حماية الاستثمارات ضد الدستور والسيادة الشعبية

اتخذت شركة URAGUA، بالرغم من حاملي أسهمها الأسبان، تحركاً قانونياً دولياً ضد حكومة أرجواي على إلغاء العقد، استناداً إلى المعاهدة الثنائية لحماية الاستثمارات مع اسبانيا والموقعة عام 1992. ووفقاً للمعاهدة، إذا لم يكن ممكناً التوصل إلى اتفاق بين الطرفين، ينبغي فض النزاع من خلال مركز البنك الدولي لفض النزاعات الاستثمارية (ICSID).

ولم تكن هناك حاجة إلى تدخل مركز البنك الدولي لفض النزاعات، نظراً للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف كان من شأن حكومة أرجواي أن تحصل من خلاله على أموال الضمان ويمكن للشركة أن تستعيد الرسوم التي كان ينبغي دفعها إلى البنك الدولي فيما إذا استمر العقد. وبالرغم من أن الحالة لم تدخل ICSIDA طرف، فإن المثال يصور الآلية المبدولة.

وجاء الحل من قبل الحكومة لإيجاز القرار الذي استبعد بشكل كامل ميثاق السيادة الشعبية، سامحاً لشركة "أكوا دي لا كوستا" Aguas de la Costa بمواصلت تقديم خدمات مياه الشرب والصرف الصحي. ورداً على ما واجهته الحكومة من احتمال رفع قضية في محكمة الخصومات التجارية الدولية والتهديد من قبل شركة كوستا، تجاوزت مع الشركات الدولية وتجاهلت الإرادة الشعبية. وقد قيل حينئذ وفي مناسبات كثيرة إن دولة أرجواي لم تكن لديها الموارد الكافية لمواجهة الشركات. ولكن نقص الموارد لا يمكن أن يبرر عدم الالتزام بالقانون، لاسيما عندما يتعلق الأمر بمعايير من أعلى مستويات النظام، في الدستور نفسه.

على العكس، كان من الضروري الكشف عن هذا الوضع بحيث يعرفه الناس قبل أن يتم إبرام عقود واتفاقات أخرى مع الشركات متعددة الجنسيات. ويجب على الدولة أن تتصرف كدولة مستقلة ذات سيادة وتساؤل شرعية المحاكم الدولية للخصومات التجارية كما تم مؤخراً من قبل الدولة الأرجنتينية.

## سقوط شركة أوراغوا وتراجع سويس

بعد مفاوضات بين أوراغوا URAGUA وحكومة أروغواي تم التوصل إلى اتفاق لإلغاء العقد وإعادة الطابع القومي للخدمات بطريقة "ودية" وفق كلام السلطات الأروغواي. وكان قدر "الود" حوالي 15 مليون دولار، قدر الوديعة التي قدمتها الشركة في بداية العطاء. ويتصاف قدر المبلغ أيضاً مع "الاستثمارات التي تم إلغاؤها"؛ وقد أوضح الإصلاح الدستوري أن هذا هو المبلغ الوحيد الذي يمكن رده للشركات الخاصة.

ويشير قرار إدارة الـ OSE الميسر لإعادة سيطرة الدولة على الخدمات إلى أن الاتفاق قد تم التوصل إليه من قبل الشركة العامة والشركة الخاصة من خلال "تجنب الأعمال القانونية المحتملة". وهذا ما يعني أن كلا الطرفين يرفضان "جميع التحركات الإدارية والقضائية" وأن URAGUA S.A تحل الدولة من جميع المسؤوليات.

وقد تسببت استعادة الدولة لخدمات المياه والصرف الصحي التي كان قد اتفق على إعطاء امتيازها إلى URAGUA في مشكلات، منها أن الوسائل المستخدمة لاستئناف العمل كانت بخلق "وحدة تنفيذية غير مركزية" من خلال دمج OSE وإدارة مالدونادو. وتم إصلاح الخدمات التي أخذت امتيازها URAGUA في تشرين الأول/أكتوبر 2005، في عمل وجداني ورمزي. وغطى أعضاء CNDAV خارج المبنى بالأعلام القومية ولافتات النقابة أو الشركة التابعة للدولة وقت ما تم حل المساهمين المعروفين مع الشركة الخاصة.

من ناحيتها، أعلنت سويس خروجها من أروغواي. وبعد شهر من المفاوضات قررت حكومة أروغواي شراء جميع أسهم شركة "أجوا دي لا كوستا التي" كانت تحوزها "أجوا دي برشلونه" (فرع من أفرع سويس). وتم الاتفاق على أن تدفع الحكومة 3.4 مليون دولار إلى المساهمين المتعددي الجنسيات في أجوا دي لاكوستا (60% من إجمالي الأسهم).

ووفقاً لمديري OSE، كان المبلغ الذي دفع لشراء الأسهم من سويس أقل من المبلغ الذي كان ينبغي دفعه وفقاً للمادة 47 من الدستور (نص التعديل الدستوري) التي تحدد

أن "الاستثمارات التي لم يتم تعويضها" فقط هي التي تدفع للشركات التي أُجبرت على الخروج من البلاد. وقد عبرت CNDAV عن اختلافها مع هذا القرار وهو ما خلق شركة مختلطة (60% رأسمال عام و40% رأسمال خاص وطني) لمواجهة رد سلبي من حاملي أسهم سويس من مواطني أروغواي لبيع أسهمهم. وقد مثل الإجراء انسحاب آخر شركة مياه متعددة الجنسيات من البلاد، ولكن جاء هذا متعارضاً مع نص الدستور الذي تم في استفتاء شعبي عام في 2004.

### اعتراضات

إحدى التوقعات الرئيسية للإصلاح الدستوري- بالإضافة إلى إدراك الإدارة العامة وتحسين المناطق المخصصة- كان إدخال الاستدامة في إدارة موارد المياه مع المشاركة والتحكم. ولم يسمح النزاع المتعلق بموقف الشركات متعددة الجنسيات في مالدونادو وتأثيرها على الناس والبيئة بوجود تركيز للجدل العام حول الحاجة الأكثر أهمية والمتولدة عن الإصلاح الدستوري: إدارة عامة، آليات مياه تشاركية ومستدامة.

وقد بدأت الحكومة في حل هذا الوضع. ففي شباط/فبراير 2006، تم تشكيل "إدارة وطنية للنظم المياه والصرف" داخل وزارة السكن والتشريع الإقليمي والبيئة. وكانت هذه "الصياغة واقتراح سياسات على الجهة التنفيذية فيما يتعلق بإدارة وحماية الموارد المائية" مثل "إدارة خدمات مياه الشرب والصرف، تدبير توسيعها والتفكر في أهدافها لتعميمها، ومعايير الأولوية، ومستوى الخدمات والاستثمارات المطلوبة ونظم تشغيلها، وكفاءة وجودة المياه" وأخيراً لـ "اقتراح علامة معيارية بغرض تجنب التورط والدور التنافسي من قبل أطراف دولية عديدة، مدركين مشاركة المستهلكين والمجتمع المدني في جميع مستويات التخطيط والإدارة والتحكم".

في الوقت نفسه، كان هذا المناخ التشاركي قد خلق وسط منظمات اجتماعية، "لجنة استشارية فنية للمياه والصرف" لـ "تضم وفوداً من المنظمات العامة والخاصة وممثلين عن المجتمع المدني والمستهلكين الذين سيكون من بينهم وزراء متفهمون أكفاء، ومكتب التخطيط والموازنات، ومديرو المجلس الوطني وإدارة أعمال الصرف

الصحي، والوحدة التنظيمية للطاقة وخدمات المياه وجامعة الجمهورية. والمشكلة، فيما يتجاوز هذه التعريفات، تقديم مقترحات ملموسة حول كيفية إشراك الأحياء والمجتمعات في إدارة الموارد في المناطق التي تفتقد لذلك. وهذه المشاركة للمخترطين مباشرة ومن يقومون بالإسهام الأكبر في الإدارة والتحكم في الموارد هي إحدى الأهداف السياسية لـ CNDAV. إن مدى إمكانات الدستور الجديد واسع، وهو أول وأصعب خطوة تم اتخاذها مؤخرًا. أما بقية الطريق فسوف يتم تعلمه مع المشي.

### نص التعديل الدستوري المصدق في 31 تشرين الأول/أكتوبر، 2004

"حقوق، والتزامات، وضمانات" (البيئة)

المادة 47-

إضافات:

إن الماء مورد طبيعي وأساسي للحياة.

الوصول إلى والحصول على مياه الشرب وخدمات الصرف الصحي، تشكل حقاً من حقوق الإنسان الأساسية.

1) تقوم سياسات نظم مياه الشرب والصرف الصحي القومية على:

أ) تشريع إقليمي، محافظة، حماية البيئة والحفاظ على الطبيعي؛

ب) الإدارة المستدامة والمشاركة لموارد المياه مع أجيال المستقبل والمحافظة على دورة المياه مساءً تخص الصالح العام. وسوف يشارك المستهلكون والمجتمع المدني في كل ما يتعلق بالتخطيط والإدارة والسيطرة على موارد المياه؛ وتأسيس أحواض للمياه كمراقف أساسية؛

ج) تحديد الأولويات لاستخدام الماء حسب المناطق، أو الأحواض، أو الأجزاء، سيكون الأولوية الأولى في مد السكان بمياه الشرب؛

د) المبدأ الذي سيتم وفق له الاستفادة من خدمات مياه الشرب والصرف الصحي يجب

- أن يضع في الأولوية الأسباب الاجتماعية والاقتصادية. وأي تفويض، أو امتياز، أو تصريح ينتهك هذه المبادئ بأي طريقة من الطرق سيتم إلغاؤه.
- (2) المياه السطحية، مثل المياه الجوفية، باستثناء مياه الأنهار، يتم تجميعها في دورة المياه، وتشكل موردًا جماعيًا، ويكون خاضعًا للصالح العام، وهو ما يشكل جزء من المجال العام، مثل مجال المياه العامة.
- (3) يتم توفير الخدمة العامة لنظم الصرف وإمداد المياه للاستهلاك الأدمي حصراً من قبل الممثلين القانونيين للدولة.
- (4) يمكن للقانون، وبتصويت ثلاثة أخماس المجموع في كل غرفة، أن يفوض عملية إمداد المياه إلى بلد أخرى، عندما يفتقد هذا البلد إلى مورد مياه أو بوازع التضامن.

المادة 188-

إضافات:

لا تنطبق طبيعة هذه المادة (نظراً لارتباطات اقتصادية مختلفة) على الخدمات الأساسية لمياه الشرب ونظم الصرف الصحي.

خصائص انتقالية ومحددة

بالإضافة إلى ما يلي:

(ن) جبر الضرر الذي سيرتبط مع تفعيل هذا الإصلاح، لن يولد تعويض لمكتسبات زائدة، ويشمل فقط الاستثمارات التي لم تسدد قيمتها.



## النضال المناهضة خصخصة المياه في جنوب إفريقيا

بقلم: ديل ماكينلي\*

### خلفية

في عام 1995، تبنت حركة التحرر الرئيسة في جنوب إفريقيا "المؤتمر الوطني الإفريقي" (ANC) ميثاق الحرية كتعبير شعبي عن رغبات الأغلبية في جنوب إفريقيا. وأحد أهم البنود التي نص عليها الميثاق- والذي ما زالت الحكومة الحالية تستشهد به بصفته المانفستو/البيان الموجه، ينص على أن "الثروة الوطنية لبلادنا، إرث لجميع مواطني جنوب إفريقيا ويجب إعادتها للناس".

لقد حاربت أغلبية مواطني جنوب إفريقيا من الفقراء والطبقة العاملة، وماتوا لا من أجل التحرر سياسياً من سياسة الفصل العنصري الأبارتيد فحسب، بل وأيضاً من أجل الحرية والعدالة الاقتصادية الاجتماعية؛ لإعادة توزيع كل "الثروة الوطنية". والجزء المكمل لتلك الثروة الوطنية هو المياه، كمورد طبيعي أساسي لحياة الجميع. وعندما وهبت أغلبية المواطنين النصر السياسي للمؤتمر الوطني الإفريقي في عام 1994، كانوا أيضاً يهبون الحكومة الجديدة السلطة لإعمال الميثاق، وضمان أن تكون موارد طبيعية مثل المياه تحت سيطرة المواطنين ومتاحة لهم، بغض النظر عن العرق أو الطبقة. وكان هذا العهد الشعبي قد سجل في برنامج إعادة الإعمار والتنمية الذي شكّل الأساس لعهد الشعب مع الحكومة الديمقراطية الجديدة. إلا أن الأمر لم يستغرق طويلاً لكي تتخلى حكومة المؤتمر الوطني عن هذا العهد الشعبي حيث قررت، ومن طرف واحد، اتباع سياسة مياه أسفرت عن نتائج ضد ما تعهدت به.

فقبل نهاية عام 1994، أدخلت حكومة جنوب إفريقيا سياساتها حول المياه في انتهاك

\* Dale T. McKinley، ديل ماكينلي مسئول المعلومات الإعلامية في منتدى المناهضة لخصخصة ورئيس التحالف المناهض لخصخصة المياه.

لمزيد من المعلومات: [drdalet@metroweb.co.za](mailto:drdalet@metroweb.co.za) أو [dale@apf.org.za](mailto:dale@apf.org.za)

مباشر للالتزاماتها في برنامج إعادة الإعمار والتنمية بالكميات التي تحفظ الحياة. وهذا ما أعطى المسؤولين عن المياه سلطة توفيرها فقط في حالة إذا ما تمكنوا من استعادة تكاليف التشغيل والصيانة والإحلال كاملة. وفي عام 1996 كان لتبني مقاربة جديدة للاقتصاديات الكبيرة والمعروفة باسم النمو والتوظيف وإعادة التوزيع، Growth, Employment & Redistribution (GEAR) أن يسفر عن وضع سياسات خاصة بالمياه وحاجات أخرى أساسية في إطار نيوليبرالي.

وباتباع مشورة البنك الدولي الاقتصادية النيوليبرالية، وصندوق النقد الدولي وحكومات غربية أخرى (ولوبي ضخم من شركات المياه الخاصة عابرة القارات مثل "سويس" Suez و"بايوتر" Bewater)، خفضت الحكومة المنح والدعم المقدم للبلديات المحلية ومجالس المدن تخفيضاً حاداً، ودعمت تنمية آليات مالية لتوفير المياه بطرق الخصخصة. وقد دفع هذا وبصورة فعالة الحكومة المحلية للتحويل إلى البعد التجاري والخصخصة للخدمات الأساسية كوسيلة لتوليد العوائد التي لم تعد توفرها الدولة. وبدأت هيكل حكومية محلية كثيرة في خصخصة و/أو تحويل مرافق المياه إلى شركات بإدخال "الشراكات" في الخدمة والإجارة مع شركات مياه دولية.

## الأثر

وكانت النتيجة المباشرة ارتفاع هائل في أسعار المياه أثر على المجتمعات الفقيرة أيما تأثير. وقد أدت إلى هذه الزيادة الحادة سياسات استعادة التكلفة النيوليبرالية- أي جعل الناس يدفعون تكلفة البنية الأساسية للمياه. ففي ظل سياسة الفصل العنصري (1993) كانت البلديات السوداء حول كيب الشرقية من فورت بيوفور Fort Beaufort تدفع سعراً أساسياً 10.60 راندات لجميع الخدمات، بما في ذلك المياه والصرف. أما في ظل الخصخصة (سويس) من 1994 إلى 1996، زادت تكلفة الخدمة بنسبة 600% أي 60 راندًا شهرياً. وتم أيضاً فرض زيادة 100% على تكاليف توصيل المياه. وفي بلدة أخرى في كيب الشرقية، "كوينستاون" Queenstown بدت الصورة مماثلة حيث ازدادت أسعار التكلفة بنسبة 150%. وفي مدينة "نيلسبراوت" Nelspruit (بايوتر)، حيث تحلق

نسبة البطالة حول 40% ومتوسط الدخل السنوي للأسرة المعيشية حوالي 2000 راند، وسعر المياه للمجتمعات السوداء ارتفع بما يزيد عن 69%! وقد سببت سياسة استعادة التكلفة أزمة وطنية لتحمل أعباء الخدمة بالنسبة للبلدات السوداء والمجتمعات الريفية أيضاً.

وقد تفاقمت هذه الزيادات المبكرة أكثر فأكثر مع الحاجة إلى "استعادة" تكاليف ضخمة إضافية مرتبطة بمشروع مياه "مرتفعات ليسوتو" Lesotho Highlands Water Project الممول من قبل البنك الدولي. (شهد هذا المشروع بناء سد لتوفير المياه لجوهانسبرج أكبر مدن جنوب إفريقيا، وأحاط بقدر كبير من الصناعات المنجمية والتصنيعية). وكان الارتفاع الأول في الأسعار قد تم من قبل الخدمة المخصصة حديثاً في جوهانسبرج (شركة جوهانسبرج للمياه وفرع شركة سويس في جنوب إفريقيا) كان ارتفاعاً فلكياً مقداره 55%. وبالرغم من المعارضة الشديدة من حركة الاتحاد، لاسيما اتحاد عمال البلدية في جنوب إفريقيا والحركات الاجتماعية التي ظهرت حديثاً (والحضرية في أغلبها) أصرت الحكومة على متابعة خصخصة المياه. وبيعاز من مشورة البنك الدولي بإدخال "تهديد محتمل" بقطع الخدمة)، بدأ مجلس مدينة جوهانسبرج ومجالس مدن أخرى على مستوى البلاد، في قطع خدمات المياه عن لا يستطيعون تحمل أعباء الأسعار المتزايدة. وقد أسفر نموذج استعادة التكلفة الذي أوعز به وروج له البنك الدولي - أي تجميع أرباح من الرسوم تكفي لتلبية تكاليف التشغيل والصيانة بدون دعم من الدولة لبقاء الأسعار في متناول الناس - أسفر عن قطع خدمة المياه عن 10 ملايين شخص. بالإضافة إلى ذلك، تم إخلاء أكثر من مليوني نسمة من بيوتهم، كجزء من العملية القانونية المرتبطة بديون استعادة التكلفة من "المستهلكين" الفقراء. أما تلك المجتمعات التي كانت بلا وصلات مياه شرب نظيفة فإما عانت المصير نفسه في حال توفر البنية التحتية، أو ببساطة كان عليهم اللجوء إلى مصادر ملوثة ونائية.

وكان الأثر الجماعي لخصخصة المياه على أغلبية مواطني جنوب إفريقيا مدمراً. وقد أسفر البحث اليائس عن أي مورد متوافر للمياه عن نقشي الكوليرا التي أودت بحياة

المئات. وفي إقليم كوا-زولو ناتال Kwa-Zulu Natal كان أكبر تفشٍّ لمرض الكوليرا في عام 2000 نتيجة لتغيير نظام الصنابير المجتمعية المجانية إلى نظام الأمتار المدفوعة مسبقاً pre-paid metering system (المخصصة). أكثر من 120.000 شخص أصيبوا بعدوى الكوليرا وأكثر من 300 شخص قضوا نحبهم.

ولم يمض كثير من الوقت على استلام شركة سويس الفرنسية متعددة الجنسيات لمورد مياه في جوهانسبرج إلا وتفشى مرض الكوليرا في بلدة أليكساندرا Alexandra مصيباً آلاف من الأسر. وفي هاتين الحالتين لم تتحرك الحكومة إلا مجبرة تحت ضغط تعبئة مجتمعية، وخوفاً من خروج المرض عن السيطرة. أما نظم صرف "الخدمة- الذاتية" التي كانت تفتقد للمقاييس الصحية، فقد أدت أيضاً إلى تعرض مستمر (خاصة عند الأطفال) لأمراض مختلفة يمكن الوقاية منها. وكان هناك ارتفاع في التلوث البيئي وتدهور يأتي من الصرف الخارج عن السيطرة الصحية، وندرة المياه الكافية للإنتاج الزراعي. فضلاً عن ذلك أن كرامة مجتمعات بأكملها قد تعرضت للامتهان، حيث تحول أكثر حقوق الإنسان أساسية، وهو الحق في المياه، إلى امتياز مقيد متوافر فقط لمن يستطيع الدفع.

### نضالات مجتمعية

استجابة لهذه الإجراءات من الخصخصة، استجابت المجتمعات في المناطق الحضرية الكبيرة مثل جوهانسبرج وديربان وكيب تاون وأيضاً في بلدات صغيرة ومناطق ما قبل حضرية عبر البلاد، بمقاومة فعالة. وكانت إحدى الحركات الاجتماعية الجديدة التي قادت الطريق في هذه المقاومة "منتدى مناهضة الخصخصة" Forum (APF)، وهي منظمة مظلية لجماعات شعبية قاعدية تتمركز في إقليم "جوتنج" Gauteng (الذي يضم جوهانسبرج وبريتوريا). وكان مبدأ المنتدى المناهض للخصخصة والذي تأسس عام 2000 هو أن الحاجات الأساسية، مثل المياه، هي حق من حقوق الإنسان الأساسية وليس ميزة يصبح التمتع بها حكراً القادر على تحمل أعبائها.

وعلى مدار عملية الخصخصة، قام منتدى مناهضة الخصخصة (جنباً إلى جنب مع

حركات اجتماعية أخرى، وبدرجة أقل حركة الاتحاد) بتعبئة وتنظيم المجتمعات الفقيرة والعمال لمقاومتها. وتم تجميع المبادرات التربوية والقانونية مع التحركات الجماهيرية المنتظمة بهدف تمكين عامة الناس لتأكيد حقهم في خدمات أساسية مجانية (المياه، والكهرباء، والسكن). ونتيجة لذلك، تم تشكيل الحلف المناهض لخصخصة المياه في أواخر 2003، مجمعاً عدداً كبيراً من الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية التقدمية في جهد جماعي لتحويل المد ضد خصخصة المياه.

وبمساعدة منتدى مناهضة الخصخصة والتحالف المناهض لخصخصة المياه شن السكان حملة تحت عنوان "المياه للجميع" ساعدت بشكل ملموس على تفادي بعض إجراءات التحكم في المياه في إطار الخصخصة، مثل نظم الأمتار المدفوعة مسبقاً وغيرها. وتم تغيير اتجاه مواسير المياه لتسمح بالوصول المجاني إلى المياه، وانطلقت الإضرابات من أجل إلغاء النظام التجاري للمياه والتمكين الذاتي للمجتمع. وفي بعض المجتمعات قام الناس بتدمير نظام الأمتار المدفوعة مسبقاً في عمل جريء من أعمال الدفاع ضد خصخصة المياه.

وفي إظهار ازدرائهم لحقوق الفقراء الدستورية والإنسانية، قام ساسة حزب المؤتمر الوطني والبيروقراطيون في الحكومة علناً بنعت مقاومي الخصخصة بالمجرمين والفوضيين الذين يريدون خلق "ثقافة البرطلة" culture of nonpayment. وقد صاحب هذا التهجم اقتحامات واسعة للمجتمعات المعارضة والمقاومة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية تم القبض على مئات من الناشطاء وأعضاء المجتمعات والزج بهم في السجون.

وفي حين لم تتجح النضالات المناهضة للخصخصة حتى الآن في وقف العملية، فإن الضغط الشعبي أجبر الحكومة على تنفيذ سياسة مياه مجانية جزئياً في أواخر 2002. إلا أنه مازال هناك ملايين من الناس لا يتلقون الـ 6000 لتر مياه "المجانة" المخصصة لكل أسرة شهرياً بحكم هذه السياسة، وهو قدر لا يليق حتى المتطلبات الأساسية للصرف الصحي في أسرة متوسطة الحجم، حيث تحدد منظمة الصحة العالمية 100 لتر حدّاً أدنى لكل شخص يومياً). فإذا كان متوسط الأسرة من السود

سواء في الحضر أو الريف 8 أفراد وقتئذ يكون الحد الأدنى المطلوب 24000 لتر شهرياً لكل أسرة.

وقد أسهمت المقاومة الشعبية للخصخصة أيضاً في كل من فشل و/أو إعادة التفاوض في كثير من مشاريع الخصخصة في جنوب إفريقيا. وفي هذا السياق تواصل حركات المناهضة للخصخصة تكثيف الحملة ضد الخصخصة بجميع أشكالها. ومن خلال هذه الحملات تحركت الأغلبية مرة أخرى إلى المقدمة من أجل استعادة حقوقها الأساسية وكرامتها.

### زرع بذور البدائل

في جنوب إفريقيا، تتواصل مقاومة خصخصة المياه لزرع بذور البدائل. وإحدى هذه البذور يمكن إيجادها في قدرة المجتمعات الفقيرة على تقويض نظام الخصخصة سواء سياسياً أو مادياً عند مرحلة "الاستهلاك". وهذا ليس فقط عملاً من التمكين الذاتي، بل أيضاً عملاً يوفر أساساً يمكن لأغلبية مواطني جنوب إفريقيا أن تتطرق منه للمناداة بمطالب التغيير السياسي والهيكلية في ملكية وتوزيع المياه، وغيرها من الخدمات الأساسية اللازمة للحياة.

وفي الوقت الحالي، تشمل هذه المطالب التي تسعى إلى تحقيقها الحركات والتحالفات المناهضة للخصخصة:

- يجب الوقف الفوري لتجريم المعارضة ومقاومة خصخصة المياه؛
- الإلغاء القانوني الفوري لنظام الأمتار المدفوعة مسبقاً، وإزالته من المجتمعات الفقيرة التي تم تركيبه فيها. ويجب إحلالها بنظام مياه كامل غير محدود الكمية، ويكون معدل التسعيرة له 10 راندات كل شهر؛
- أن تتراجع الحكومة عن سياسة خصخصة المياه وغيرها من الحاجات الأساسية، بإلغاء جميع تعاقدات "الخدمة" و"الإدارة" مع شركات المياه الخاصة؛

- يتم على الفور تنفيذ سياسة الدعم العرضي (من الأعمال التجارية والأثرياء إلى المجتمعات الفقيرة) بغرض الدعم الكافي لخدمة المياه المجانية للفقراء. وينبغي أن يكمل هذا بإلغاء ديون الفصل العنصري واستخدام الأموال الناتجة للمساعدة في تقديم الخدمات الأساسية بالمجان؛
- تتعهد الحكومة بالتزام صارم بمد بنية تحتية (خاصة للمناطق الريفية) منفصلة تمامًا عن أية آلية "لإستعادة التكلفة"، ويصاحب هذا مشاركة حقيقية من المنظمات الشعبية والمجتمعية الموجودة في هذه المناطق والأكثر احتياجًا لهذه البنية التحتية؛
- يجب أن تؤكد الحكومة علنًا على الحقوق الدستورية والإنسانية لمواطني جنوب إفريقيا في المياه بتأمين الملكية العامة، والتشغيل والإدارة العامة للمرافق العامة بغرض توفير الخدمات الأساسية بالمجان. وعلى مر الوقت، ينبغي أن تأخذ هذه "الملكية العامة" شكل المجتمع العام وشراكات المياه العامة التي تشارك فيها المنظمات المجتمعية وعمال القطاع العام فيها وتتحكم في مجرياتها ديمقراطيًا.

### التضامن الدولي

من سوء الحظ أن كثيرًا من المنظمات غير الحكومية الدولية التقدمية والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية والمنظمات المجتمعية، تواصل تدعيمها لسياسات حكومة حزب المؤتمر الاقتصادية الاجتماعية، باعتقاد خاطئ مبني على أنهم انعكاس حقيقي لـ "استمرار نضال التحرير الوطني". وتحث حركة وتحالف مناهضة الخصخصة غيرها من المنظمات الحليفة والحركات من جنوب إفريقيا التي تشارك في حركات العدالة العالمية والعولمة المناهضة للرأسمالية على أن تتحرك بالتضامن معنا. والتحرك الأول في مثل هذا التضامن ينبغي أن يكون بزيادة التواصل، ومشاركة المعلومات والمضمون/الخصائص للنضالات المتبادلة. ونرحب بنشر كلمة حول الخصخصة في جنوب إفريقيا، والانخراط في التحركات الاحتجاجية أمام سفارات

جنوب إفريقيا والقنصليات ورسائل حول التضامن، وكتابة المقالات السياسية في كل من الإعلام المطبوع التقدمي والعام سيكون أمرًا مشجعًا. والأكثر حيوية في هذه المرحلة من مراحل حركة مناهضة الخصخصة في جنوب إفريقيا هي الحاجة إلى تمويل للدفاع القانوني. ومن الصعب على حركات وتحالف مناهضة الخصخصة أن يوفر أموالاً للدفاع عن كثير من النشطاء الذين تم القبض عليهم، ويواجهون محاكمات، وتكثيف الحملة سيعني أن الحاجة ستزداد إلى أموال للدفاع القانوني في فترة الحملة.

وعلى مستوى العالم، بدأ الناس في الاتحاد في الدفاع عن حقوق الإنسان في المياه. سواء في كوشابامبا بوليفيا، أو أكرا غانا، أو أطلانتا جورجيا، أو بينوس أيرس الأرجنتين، أو مانيلا الفلبين، أو جوهانسبرج، فإن الحملات المناهضة لخصخصة المياه تدوي أصدائها مع مثيلاتها الجارية في أماكن أخرى لنزع سياسة المتاجرة والتسليع للمياه، ومأسسة خدمات القطاع العام، والتي تتم فيها ممارسة المشاركة والسيطرة الديمقراطية بغرض تلبية احتياجات الناس.

لمزيد من المعلومات والمساهمة المالية، يمكن التفضل بزيارة موقعنا الإلكتروني:

<http://www.apf.org.za>

## أوكرانيا: تحرك المرأة ضد الفقر والخصخصة

بقلم: سفيتلانا سليسارنوك\*

### المرأة في الاقتصاد الانتقالي

أوكرانيا ذات الـ 6.037.000 كيلو مترًا مربعًا، والـ 48.416 نسمة هي إحدى الجمهوريات الاثنتي عشرة السوفيتية سابقًا، وهو بلد في مرحلة انتقالية. بعد بدأ إصلاحات السوق، والنيوليبرالية والخصخصة تغير الوضع تغيرًا حادًا في أوكرانيا وغيرها من دول الاتحاد السوفيتي سابقًا في شرق أوروبا والقوقاز ووسط آسيا. في العهد السوفيتي كان لدى الناس في هذه البلدان مستوى مرتفع من الحماية الاجتماعية. وقد تمخض اقتصاد السوق الجديد عن وقائع جديدة مثل الدعارة، والمشردين، والتزايد المستمر في الفقر. والآن، يوجد في أوكرانيا عدد قليل من الأغنياء الذين يحاولون الآن بعد خصخصة السلع العامة مثل المصانع والمزارع والمناجم أيضًا خصخصة الموارد العامة مثل الغابات والبحيرات والينابيع والغاز والنفط بل والأنهار. ولدينا عدد كبير من الفقراء يتزايد بصورة مأساوية. ووفقًا للإحصاءات الرسمية، لدينا مستوى فقر 27%. ولكن بعض التحريات البديلة التي قام بها العلماء تبين أن الأرقام الحقيقية أعلى من ذلك بكثير حيث تتراوح نسبة الفقر ما بين 40% و60%.

ويبين تاريخ وأنشطة "ماما-86" MAMA-86 أن المرأة يمكنها فعليًا تحسين الوضع وخلق تغييرات دالة في مجتمعاتها. وقد تشكلت "ماما-86" في عام 1990 على يد أمهات أوكرانيات كن قلقات من أثار حادثة تشيرنوبل النووية على صحة أطفالهن، وهي تعمل الآن مع الآلاف من النشاطات في 17 مدينة وبلدة في أوكرانيا. و اليوم يشمل عمل ماما-86 البحث، والمدافعة والمناصرة والتعليم وتممية القدرات والمشاريع الاستكشافية وتحليل السياسات والتنمية.

\* "سفيتلانا سليسارنوك" Svitlana Slesarenok، المدير التنفيذي لمنظمة جميع الأوكرانيين غير الحكومية البينة "ماما-86" ويمكن التواصل معها عبر البريد الإلكتروني: [slesarenok@mama-86.org.ua](mailto:slesarenok@mama-86.org.ua) كما يمكن زيارة موقع "ماما-86" عبر هذه الوصلة: [www.mama-86.org.ua](http://www.mama-86.org.ua)

## مياه نظيفة - الأولوية الأولى للمرأة

في عام 1998، حددت نساء أوكرانيا أن مياه الشرب هي مشكلتهن الأكثر إلحاحًا. ووفقاً لتعريف اليونيسيف، تعد أوكرانيا بلدًا محدود الموارد المائية، حيث تحتوي على أقل من 1.5 ألف متر مكعب سنويًا من مياه النهر الجارية لكل شخص. وفي إحدى سنوات الجفاف انخفض هذا الرقم إلى 0.67 ألف متر مكعب للشخص. علاوة على ذلك، فإن الموارد المائية لا توزع بتكافؤ في أوكرانيا، مما يزيد من تعقيد مشكلات الإمداد بالمياه. وقد عانت موارد المياه في أوكرانيا من ضغط وتدهور إنساني عرقي anthropogenic. حوالي 75% من السكان يحصلون على المياه السطحية وهي غير صالحة للشرب. وهناك 70% من السكان يستخدمون مصادر مياه مركزية، ولكن مازال هناك أكثر من 814.000 نسمة في 13 منطقة في أوكرانيا وأيضًا في جمهورية القرم المستقلة لا توجد لديهم إمكانية الوصول الدائم أو المنتظم للمياه، ومن ثم فهم مجبرون على استخدام مياه مستوردة بجودة أقل. ويعد سوء وتدهور كميات وجودة المياه في بعض المناطق ووصولها إلى مستوى حرج في مناطق أخرى مصحوبة بسوء معالجة مياه الصرف، وغياب التمويل اللازم، هي المشكلات الأكثر ضغطًا التي تواجه قطاع المياه. وهناك حاليًا 25% من أجهزة وخطوط مد المياه وصلت لنهاية صلاحية عمرها الافتراضي؛ و22% من نظم الإمداد في حالة طوارئ، مع 35% متهالكة وغير ملائمة؛ ونصف وحدات الضخ استنزفت مواردها، مع 40% منها يتطلب إحلالاً فورياً؛ و26% من شبكات الصرف و7% من محطات الضخ متهالكة، علاوة على 46% من محطات الضخ يجب إحلالها بالكامل. ونتيجة لذلك هناك 45% من السكان يستهلكون مياهًا لا تتفق والمعايير الدولية. وإذا وقعت أية حادثة في شبكات توزيع المياه فإنها تنقطع عن السكان لعدة أيام. ومشكلة مياه الشرب تؤثر مباشرة في صحة وأحوال معيشة السكان في أوكرانيا. ففي بعض المناطق تنتشر أمراض متعلقة بالمياه، مثل مرض الكبد الوبائي A والعدوى الفيروسيّة، وأعراض الـ "بلو بيبّي" "blue baby" أصبحت أكثر حدة.

من منظور آخر، نجد تكلفة المياه وشق القنوات تتزايد بسرعة، بدون أي تحسن في جودة الخدمة. في العهد السوفييتي كان سكان أوكرانيا يدفعون 2-4% من التكلفة الفعلية لخدمة المياه، والباقي كانت تدفعه الحكومة السوفييتية

وقد أسفرت الزيادة المستمرة في سعر خدمات المياه والصرف الصحي عن احتجاجات قوية من المستهلكين، وتوترات اجتماعية شديدة، وانخفاض في معدل تجميع فواتير المياه. فمعدلات دفع المستهلكين تقوم على متوسط كميات المياه والتي تزيد من 2 إلى 3 أضعاف عن أي مكان آخر في أوروبا. وبسبب غياب عدادات المياه، فإن المستهلكين ليس لديهم أدنى فكرة عن استهلاكهم الفعلي من المياه، ولا يتخذون أية إجراءات للحد من استهلاكهم. وقد ولدت الجودة المنخفضة والأسعار المتزايدة احتجاجات من المستهلكين وتطلبت إجراءات عاجلة على المستوى الوطني والمحلي، مصحوبًا بتطوير آليات لحماية حقوق المستهلكين التي لا تعدو كونها الآن سوى حبر على ورق.

وقد أصبحت حماية حقوق المستهلكين هي حجر الزاوية لتحركات وعمل "ماما 86" في المناطق الريفية والحضرية. فقد نفذت "ماما 86" اختبارات مستقلة للمياه، وأطلقت عدة مبادرات لتنقية المياه، وقامت بعمل مسح مع 1.600 شخص حول مشاكلهم مع مياه الشرب، وقامت أيضًا بتركيب مراكز مياه للمواطنين، حيث توفر المرشحات مياهًا نظيفة يمكن لجماعات المستضعفين والمفقرين تحمل أعبائها المالية. وقد بينت "ماما 86" أن المنظمات غير الحكومية يمكنها أن توفر مساعدة حقيقية ودالة في تقديم المشورة القانونية والدعم اللازم في مواقف متصلة بحماية المستهلك. وكانت حملة "مياه الشرب في أوكرانيا" قد بدأت بهدف إيجاد حلول ملموسة لمشكلات مياه الشرب. وفي إطار الحملة تقوم شبكة "ماما 86" بتنفيذ مشاريع استكشافية لتوفير حلول عملية بديلة، وعلى مستوى صغير، لإمداد مياه الشرب. ويعد تبادل المعرفة والخبرة الخاصة بالحلول الإيجابية للمشكلات البيئية (خاصة مشاريع المياه الاستكشافية) ذات أهمية عظيمة لاستيعاب وشمول النشاط العام. وتطور شبكة "ماما 86" وتكررها هذه المشاريع الاستكشافية.

## ماما 86: عمل مجتمعي من أجل مياه نظيفة

تقوم ناشطات شبكة "ماما 86" بتنفيذ عدد كبير من المبادرات لتحسين إمكانية الوصول والحصول على مياه نظيفة، تشمل البحث في تلوث موارد المياه، وتنظيف الآبار والمستودعات من أجل تحسين جودة المياه والصحة البشرية، بالإضافة إلى تركيب أجهزة تنقية و صرف صحي في رياض الأطفال والمدارس والمستشفيات والعيادات. ومن الأنشطة الأخرى المهمة رفع الوعي بالأمراض الناتجة عن تلوث المياه وتقنيات المحافظة عليها وحقوق المستهلك.

ويعد إهدار المياه مشكلة رئيسة تواجه قطاع المياه في أوكرانيا. فنظم وأجهزة الإمداد المتهاكلة، جنبًا إلى جنب مع الاستخدام غير المنضبط وغير الرشيد للمستهلك تخلق وضعًا متأزمًا. والناس عمومًا في أوكرانيا لا يوجد لديهم عدادات المياه، وبالتالي لا يدرون عن كميات المياه التي يستخدمونها شيئًا. ويمثل تنفيذ استراتيجيات توفير المياه أولوية رئيسة لقطاع المياه. ويوجد لدى الدولة برنامج لتركيب عدادات المياه ولكن تنفيذه يمضي ببطء بسبب نقص الأموال. ومنذ عام 2001، نفذت شبكة "ماما 86" مشاريع تجريبية استكشافية في ثلاث مدن، هي: كييف Kiev، وأوديسا Odessa، وكرائف Kharkiv بهدف تغيير الاتجاهات العامة حيال استخدام المياه، وبغرض رئيسي تقليل مستوى الاستهلاك. في "أوديسا" انخفض الاستهلاك في الأسر المعيشية عام 2002 بنسبة 14% بعد تركيب 74.000 عداد نتيجة أنشطة ماما 86 في أوديسا. وقد شمل هذا مشروعًا استكشافيًا عن عدادات المياه، وحملة معلومات في المدينة، وتغيير التشريعات المحلية (تم تقديم مسودة من قبل "ماما 86") وهو ما بسط العملية وقلل من سعر تركيب العدادات.

وفي يونيو/حزيران 2003، تم وضع خطة إعادة بناء نظام توريد المياه في "سوليدار" Soledar (وحدة إدارية في آرتميفسك Artemivsk ) تقوم على الموارد المائية المحلية وبالتعاون مع مرفق مياه "تبيودين" Tebodin سوليدار. وشركة "ماما-86" هي المسئولة في آرتميفسك عن المرحلة الأولى من المشروع، وعن حملة معلومات واسعة لإشراك المستثمرين، وإيجاد تمويلات لبدء المرحلة الثانية الأكثر تركيزًا على الجانب التنفيذي. وفي هذه المرحلة الأولى، تتمثل المهمة الرئيسية في عمل مسح فني

للمشروع. وتعمل شبكة "ماما-86" في آرتميفسك حالياً- مع مرفق مياه سوليدار- على إعداد المواد الفنية التي تشكل خلفية خطة الأعمال. ومن بين محصلات هذا المشروع سيكون إدخال طرق جديدة من التعاون مع المنظمات العامة، والمشاريع، والحكومة المحلية لإتمام برامج البلدة.

### من التحرك إلى تطوير السياسات

لقد انخرطت "ماما-86" في تطوير بعض السياسات الابتكارية، لاسيما في السياق الحالي لأوكرانيا ما بعد السوفييتية. ومنذ عام 1998 وما تلاه بادرت "ماما-86" وعدد من المنظمات غير الحكومية بأول عملية تشاركية استشارية على الإطلاق لتطوير خطة العمل الوطنية للبيئة والصحة، فقد طلب المنسق الوطني من "ماما-86" مساعدتهن في صياغة ورقة للمشاركة العامة حول تلك الخطة.<sup>2</sup> وقد ساهم في هذه الورقة أكثر من 600 منظمة وفرد من جميع أنحاء أوكرانيا، يمثلون ويمثلن جماعات بيئية ونسائية وباحثين، وعاملين في مجال الصحة، والتجارة وممثلين عن الحكومة. وبعد كثير من أنشطة المناصرة من قبل أكثر من 50 منظمة في أوكرانيا، أجاز مجلس الوزراء خطة العمل الوطنية للبيئة والصحة في تشرين الأول/أكتوبر 2000. وكانت "ماما-86" ومنظمات غير حكومية أخرى آلية مساعدة أيضاً في صياغة قانون مياه الشرب الجديد. فقد حللوا التشريع القائم، وقدموا تعليقات على بنية ومضمون القانون الجديد، ووفروا المعلومات لعامة الناس حول العملية، وأشركوهم في جلسات الاستماع حول المسودة، ورصدوا عملية الصياغة، وقاموا بأنشطة مناصرة من أجل تضمين التعديلات.

### تحرك المرأة ضد الخصخصة

منذ عام 2000، ظهرت حالات خصخصة "واسعة". ففي تموز/يوليو 2002، مثلاً، كتب سكان خمس قرى في منطقة أوديسا إلى "ماما-86" يشكون من انتهاك حقهم في

<sup>2</sup> تم تنظيم المشاركة العامة وعملية العائد الحيوي من قبل ماما 86، وشبكة "إيكو برافو" EcoPravo Network و"باهمات" Bahmat بدعم من UNED-UK.

استخدام مياه النهر. فقد كان رئيس إحدى القرى قد صرح لخمس رجال أعمال محليين باستئجار جزء من حوض النهر الصغير "كوتشوغان" Kuchurgan لمدة 49 عامًا.<sup>3</sup> وكانت المرة الأولى في تاريخ أوكرانيا المستقلة أن توجد محاولة لخصخصة جزء من حوض النهر. ويسمح قانون الأراضي الأوكرانية الجديدة للأشخاص من القطاع الخاص بخصخصة الأراضي، والمياه، والأخشاب، ولكن هذه المواد من قانون الأراضي تتعارض مع قواعد تم قبولها مبكرًا في التشريع البيئي.

وقد شعر الأشخاص الذين استأجروا جزءًا من نهر "كوتشوغان" لمدة 49 عامًا أنهم كانوا الملاك المطلقين للنهر، وانتهكوا التشريع البيئي ببناء سدود غير قانونية على النهر. وقد تسببت هذه الأعمال في تحفيف كامل للنهر وفقدان السكان المحليين حق الوصول إلى النهر الذي عاشوا عليه وربوا ماشيتهم على مدى قرون خلت. لقد فقدوا المورد الرئيس لوجودهم نتيجة لخصخصة النهر. وهو ما يعد في حالة البطالة المرتفعة ومستوى الفقر المرتفع في تلك القرى سببًا كافيًا لحدوث كارثة. وقد قدمت "ماما-86" في أوديسا الدعم القانوني للسكان، وتم بالفعل إلغاء عقود استئجار حوض النهر. وبدأ النائب العام في منطقة أوديسا الإجراءات الجنائية فيما يتعلق بانتهاكات القوانين البيئية ومع ذلك، فمزال من الضروري حساب الأضرار التي سببها رجال الأعمال للنهر.

ولسوء الحظ أنه ليس من بإمكان السكان والمنظمات غير الحكومية المحلية دائمًا أن تغير مسار الأحداث. فمصالح المجتمعات المحلية غالبًا ما تكون مهملة، ولا يتم أخذ احتجاجات المنظمات غير الحكومية في الاعتبار بأي حال من الأحوال، خاصة إذا كانت الأطراف صاحبة المصالح تتمثل في شركات متعددة الجنسيات ذات نفوذ، ومدعومة من مؤسسات مالية دولية. فموازنة مثل تلك الشركات غالبًا ما تتجاوز بأضعاف الأضعاف موازنة المدن، بل ودول بأكملها، تقوم فيها بمشروعاتها.

في عام 2000، نشرت مقالة صغيرة في الجريدة الروسية *Moscow Komsomlets* تقول إن ممثلي بلدية أوديسا أجروا بروتوكول تعاون مع

<sup>3</sup> المساحة المذكورة 2090 كيلو متر مربع، وطول النهر 109 كيلو متر.

مؤسسة فرنسية هي سويس ليونيز ديزأو Suez Lyonnaise des Eaux لإعادة بناء شبكة المياه الحضرية في أوديسا (مليون نسمة). وقد اتصلت المنظمات غير الحكومية الكائنة في أوديسا بالسلطات الحضرية حول الأمر، ولكنها لم تتلق ردًا. وفي تشرين الأول/أكتوبر قام ممثلو شركة سويس بزيارة إلى أوديسا، وأعلنوا على الملأ نيتهم للمشاركة في إدارة إمداد المياه الحضرية. ولم يتم الإعلان عن عطاء لجذب المستثمرين الأجانب إلا في كانون الأول/ديسمبر. ولم تكن الشروط مستوفاة إلا لدى شركة واحدة فقط من عينة سويس (كان حجم العطاء 130.000 دولار أمريكي) ومع ذلك لم تذكر تلك الشروط أي شيء عن حماية مصالح وحقوق المستهلكين أو حول توابع المشروع الاجتماعية التي قد تؤثر على سكان المدينة. وبالنظر إلى الشروط غير العادلة للعطاء لم يكن مفاجأة أن تكون سويس فقط هي المشارك في عملية العطاء، وقد رسا بالفعل عليها. وقد استخدمت شركات دولية أخرى الممارسة نفسها في جميع الدول التي تمر باقتصاد انتقالي في وسط وشرق أوروبا.

وتشجع المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي والبنك الأوروبي إعادة بناء وتنمية رأس المال الخاص في إمداد المياه. وكثيرًا ما تقدم تلك المؤسسات تمويلًا للقطاع الخاص فقط، بالرغم من الكفاءة الممكنة لبدائل أخرى مع القطاع العام. ففي 1998، قام مرفق مياه أوديسا "فودوكانال" Vodokanal بعمل دراسة جدوى مع البنك الدولي حول تحسينات إمداد المياه. وعلى أساس هذه الدراسة طلب المرفق 46 مليون دولار من البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، كان منها 14 مليون دولار لخبراء أجانب. ولم يرد البنك الأوروبي إعطاء القرض إلى شركة محلية، فشكل مرفق "فودوكانال" شركة مساهمة مغلقة بغرض تقديم الضمان على أساس ممتلكاتها. وتم رفض القرض مرة ثانية. ثم أعلن البنك الأوروبي أنهم كانوا على استعداد لدفع 200 مليون دولار لنفس الشركة الفرنسية "سويس".

وقد طلبت "ماما-86" ومنظمات غير حكومية أخرى معلومات وتفاصيل حول المفاوضات أكثر من مرة، ولكنهم دائمًا كانوا يتلقون نفس الرد: إن الاتفاق مع سويس سري. وبعد عامين من المفاوضات السرية أوقفت سويس أنشطتها في أوديسا بسبب عدم قدرة الناس على دفع الأسعار التي طلبتها.

## توصيات ودروس مستفادة

إن المياه مورد مهم وخطير، ولا ينبغي أن يكون وسيلة للربح. ولقد نجحت النساء في "ماما-86" مع المنظمات غير الحكومية الأخرى، في وقف خصخصة المياه على يد سويس الفرنسية. وكانوا قادرين على إظهار وجود نقص في الشفافية في عملية العطاء، وأن السلطات المحلية أجرت مفاوضات سرية، وأن البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية كان على استعداد لتمويل خصخصة المياه على يد سويس دون مشاركة عامة، ولم يكن على استعداد لتمويل شركة محلية كان من شأنها أن تكون أكثر مسؤولية ومحاسبة أمام المستهلكين.

في أوكرانيا، هناك قضية كبيرة يجب على حكومة الدولة الفقيرة أن تضعها في الاعتبار، حيث ترتبط قضايا المياه بكثير من المشكلات الأخرى. وقد انسحبت الدولة من حل مشكلات المياه وتركها للمستهلكين ليحلوها بأنفسهم. وتضع حركات المرأة للتغيير مقاييس جديدة للحكم الديمقراطي. ومع ذلك فإن النساء حتى الآن لسن متكافئات مع الرجال في عملية صنع القرار، وما زال هناك افتقاد لمنظور النوع الاجتماعي/الجنس.

وينبغي أن تكون هناك شفافية في جميع مرافق المياه والسلطات المحلية وعملية مفتوحة من المشاورات مع المستهلكين المحليين - خاصة النساء - جدًا في تحليل المشكلة وحلولها. وقد تبين بالفعل العامل الرئيس في تعبئة النساء الفقيرات من أجل مياه نظيفة ومن أجل تسعيرة محتملة، ومن أجل القدرة على تحمل عبء الأسعار ومن أجل إدارة أفضل للبنية الأساسية للمياه، تبين كل هذا من خلال المبادرات العديدة الناجحة.

ووصول الشركات متعددة الجنسيات والدفع في سبيل الخصخصة ينبغي التعامل معه بحذر، حيث يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الفقر وعدم التمكن من الوصول إلى المياه لدى جزء كبير من السكان. وهو ما سيؤثر بشكل خاص على الفقراء، والأسر التي تعولها نساء، والأسر التي لديها أطفال كثيرة وأصحاب المعاشات أيضًا. وثمة حاجة إلى اليقظة حول ممارسات الفساد من قبل شركات المياه عابرة القوميات. فعلى سبيل

المثال تم اتهام شركتي سويس و"فيوليا" بتقديم رشاوى من أجل الحصول على عقود المياه.

ولابد من أن يتمتع عامة الناس بالحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالنقاشات بين الحكومات المحلية والمرافق المائية والشركات والقطاع الخاص الوطني. ويجب على المؤسسات المالية الدولية أن تدعم مبدأ التنمية المستدامة التي تدعم إدارة موارد المياه على مستوى محلي كمفتاح للتنمية المستدامة. وينبغي على المؤسسات المالية الدولية أن تكفل حقوق السكان المحليين والمشاركة المحلية في عملية إصلاحات قطاع المياه.

وأيضاً يجب بذل محاولات لتعلم ممارسات المرافق العامة الناجحة، على سبيل المثال الإدارة البلدية للمياه والصرف الصحي في مدينة بورتو أليجيري في البرازيل. وفي الوقت نفسه، فإن ناشطات "ماما-86" قد اقترحن حلولهن العملية وقدمن نماذجهن حول كيفية حل مشكلات مياه الشرب.



## خصخصة المياه في إندونيسيا

بقلم نيلا أرديانى\*

### خصخصة مياه جاكرتا: سبع سنوات من المياه "القدرّة"

تزداد الشكاوى حول الأداء ومشكلات أخرى عديدة يوماً بعد يوم، حيث استمرت شركتا "سويس-أونديو" Suez-Ondeo، وتامز RWE-Thames متعديتا الجنسيات في العمل في إندونيسيا. فقد بدأت الخصخصة عام 1997 من خلال شركة مياه جاكرتا PAM Jaya. وتتحكم شركة "تامز للمياه" في إمداد الجزء الشرقي من جاكرتا بالمياه، في حين تدير "سويس-أونديو" الجزء الغربي من المدينة. حتى بالرغم من وجود مشكلات كبيرة منذ بداية الخصخصة، فإن الحكومة الإندونيسية تخطط لمزيد من الخصخصة التي ستشمل ما يصل إلى 250 شركة مياه مملوكة للدولة.

كان الجزء الأول من خصخصة مياه جاكرتا قد تم من خلال مفاوضات سرية بدلا من عملية مناقصة مفتوحة تشمل الشركات المهمة. وعلى غير العادة، يعد هذا قانونياً تحت توجيهات وزارة شؤون الدولة.<sup>4</sup> والحقيقة أن تعليمات الحكومة كانت قد صيغت بحيث تجعل عملية الخصخصة تمضي بأكبر قدر ممكن من السلاسة.<sup>5</sup> وفي أواسط عام 1995 أصدر الرئيس "سوهارتو" تعليمات إلى وزارة الأعمال العامة بالإسراع في عملية الخصخصة، واستجابت الشركات بدورها بالسماح لشركات "بي تي كيتار تامز أريندو" PT Kekar Thames Airindo (التي سميت بعد ذلك "تامز جايا" Thames PAM Jaya مع بعض الأسهم المملوكة لابن الرئيس سوهارتو)، و"بي تي جارودا ديبتا سيمستا" PT Garuda Dipta Semesta (سميت فيما بعد "ليونيز جايا" PAM Lyonnaise Jaya) لتولي تقديم خدمة المياه في إندونيسيا.

\* نيلا أرديانى Nila Ardhanie يعمل مع المنتدى الإندونيسي حول العولمة.  
<sup>4</sup> التعليمات رقم 21-1996 حول الخطوط التوجيهية للتعاون بين شركات مياه البلدية والقطاع الخاص.  
<sup>5</sup> النقطة المثيرة هنا أن الأمر كان مجرد تنظيم regulation بالترجمة الإنجليزية. وتوصي التعليمات بأن يتعاون جميع المحافظين في خدمة المياه في إندونيسيا مع القطاع الخاص. وتتم العملية المقترحة من خلال التعيين المباشر؛ ويفترض أن تبدأ مبادرات التعاون من قبل القطاع الخاص وتختار شركة المياه التابعة للبلدية الشركة الخاصة التي يمكن أن تعمل معها.

وقد تم توقيع العقد مع هاتين الشركتين في عام 1997 وتم تجديده في عام 2001. وبموجب العقد تتمتع الشركتان بحقوق التشغيل بدءاً من المياه الخام وحتى تحصيل فواتير الاستهلاك. وتتولى PAM Jaya الإشراف على أداء الشركة وتقديم المشورة فيما يخص زيادة الأسعار. ويحدد العقد بوضوح عدة قضايا، مثل نموذج تقاسم الأرباح وشروط الإنهاء وملكية الأصول طوال 25 سنة هي مدة سريان العقد. ومع ذلك ظل النموذج الفعلي للخصخصة غامضاً. فلم يذكر بوضوح إذا ما كان الاتفاق بناء-تشغيل-نقل Build-Operate-Transfer أم بناء-امتلاك-تشغيل build-own-operate، أم عقد امتياز، أم نموذجاً آخر من الخصخصة. في عدد من الوثائق الرسمية، تذكر الهيئة التنظيمية الضابطة أن المبرم مع الشركتين هو عقد امتياز. أيضاً البنك الدولي، في وثائق متعلقة بالمشروع الثاني للتنمية الحضرية Second Jabotabek Urban Development Project، يذكر أن الاتفاق على الإمداد بالمياه لـ 10 ملايين نسمة من سكان جاكرتا هو عقد امتياز. وهو على كل حال عقد سخي لشركات المياه، حيث إن المخاطر المالية تغطيها PAM Jaya. ويحدد العقد أنه في حالة إنهائه من قبل PAM Jaya، سيتحتم على الشركة المملوكة للدولة أن تدفع إلى RWE-Thames and Ondeo-Suez، ما يلي:

1. جميع الاستثمارات التي تمت من قبل الشركات الأجنبية؛
2. تكاليف التأمين؛
3. الدخل المتوقع قبل الضرائب لنصف المدة المتبقية في العقد.

### أهداف هابطة، أسعار صاعدة

كان أداء القطاع الخاص في السنوات السبع الأولى ضعيفاً، ولم يتم الوفاء بمعظم الأهداف. ويوضح الجدول (1) أن نسبة التغطية المستهدفة في 1998 كانت 49%، ولكن ما تحقق على أرض الواقع كان 43% فقط. واستمر الحال على هذا المنوال، وفي عام 2000 قدر التخلف عن النسبة المستهدفة في التغطية بنسبة 63%.

وكان الهدف الأصلي في حزيران/يونيه 1997 إمداد 70% من سكان جاكرتا بمياه جارية مستمرة في عام 2002. ووفقاً لأحد الموظفين، فإن مستويات التغطية التي تم التقرير عنها من قبل الشركات كانت غير حقيقية. وفي مناسبات كثيرة قامت الشركات

الخاصة ببساطة بتركيب مواسير جديدة فوق القديمة التي ما زالت تعمل واعتبرت هذه المواسير الجديدة إضافة لمستوى التغطية. والواقع أن كثير من المجتمعات الفقيرة في جاكرتا لم تر أية تحسينات أثناء السنوات السبع؛ عمر الخصخصة.

جدول (1) مقارنة بين المستهدف والواقع حتى نهاية فترة الامتياز (مراجعة عن الأهداف الأصلية، كما وردت في اتفاق التعاون المثبت).

	المياه		NRW		الخدمة		الإجمالي الوصلات		
	الواقع	المستهدف	الواقع	المستهدف	الواقع	المستهدف	الواقع	المستهدف	
158		53%			38%		324.433		1993
168		52%			38%		349.849		1994
165		57%			39%		362.618		1995
176		57%			41 %		393.746		1996
191		57%			42%		428.764		1997
181	210	58%	50%		43%	49%	487.978	470.674	1998
208	244	54%	47%		43%	57%	541.630	571.776	1999
228	281	48%	42%		48%	63%	562.255	653.885	2000
237	236	49%	47%		51 %	50%	610.806	597.174	2001
255	250	47%	45%		52%	53%	649.429	636.461	2002
274	258	45%	43%		56%	54%	690.456	675.534	2003
	297		31 %			75%		796.738	2007
	322		26%			89%		847.774	2012
	337		26%			100%		864.511	2017
	353		26%			100%		879.511	2022

المصدر: هيئة تنظيم إمداد المياه في جاكرتا، 2004

منذ بداية الخصخصة، أصبح هناك عجز متزايد بين الأسعار المحصلة من المستهلك، وبين الرسوم التي تدفعها PAM Jaya إلى RWE Thames و Ondeo لأعمال التشغيل في جاكرتا. وكما هو موضح في جدول (2) فإن أكبر عجز حدث في عام 2000. وقد استخدمت الشركات هذا لتدعيم الزيادات في الأسعار. وقد ازدادت أسعار المياه حالياً ثلاث مرات منذ تطبيق الخصخصة (35% في نيسان/إبريل 2001؛ و40% أخرى في نيسان/إبريل 2003؛ و30% إضافية في كانون الثاني/يناير 2004). وكان إجمالي العجز حتى أوائل 2004، 900 بليون روبية Rp، وقد اعتبر هذا ديناً على PAM Jaya لصالح RWE Thames و Ondeo. وقد وجد "ريتشارد جوزني" Richard

Gozney، السفير البريطاني في اندونيسيا أنه من الضروري إبلاغ نائب الرئيس "حمزه هاز" Hamzah Haz، في نهاية 2003، أن RWE Thames كانت تخسر 1.5 مليون دولار أمريكي كل شهر، وأنه بحلول تشرين الثاني/نوفمبر 2003 ستصل الخسائر إلى 58 مليون دولار. وفي منتصف عام 2004، وافق حاكم جاكرتا على الزيادة التلقائية للأسعار بدءاً من 2005. ومع إقرار الزيادة التلقائية للأسعار، فإن التصريح من الحاكم ومجلس المدينة لا يعد مطلوباً مجدداً. ومن ثم تطبق الزيادة كل ستة أشهر، إذا استمرت الخصخصة كما هي مجدولة لمدة الـ 18 شهراً التالية، فإن جاكرتا ستواجه 36 زيادة تلقائية في الأسعار (العقد وقع في 1997 لمدة 25 عاماً).

جدول (2) العجز (بالمليار روبية)

البند	1998	1999	2000	2001	2002	2003	أول أيلول / سبتمبر 2004	الإجمالي
تكلفة	265,7	510,20	647,40	673,80	726,10			
تعريفية	264,5	380,30	405,90	529,10	605,80			
العجز	1,20	129,90	241,50	144,70	120,30	175,00	87,50	900,10

المصدر: جمعية إندونيسيا لمتعهدي المياه، 2004

### أثر الخصخصة على العمال

لقد أصبح تسريح العمال سمة وملحاً شائعاً للخصخصة حول العالم، وهو شيء لا يختلف في جاكرتا. فحتى الآن، تم تسريح ألف عامل على الأقل مع كثير غيرهم ممن تركوا العمل بسبب الضغوط النفسية التي سببتها ظروف العمل السيئة. لقد كان العمال والمستخدمون قبل الخصخصة يتلقون كثيراً من المنافع ما يفوق الآن" هكذا ذكر "زاينال أبيدين" Zaenal Abidin، عضو اتحاد عمال PAM Jaya، "اللباس الموحد، والإجازة المدفوعة، والتسهيلات كلها حق لجميع المستخدمين. ولكن الخصخصة محت كل حقوقنا. والحقيقة أنه كان علينا أن ننتظر أربع سنوات للحصول على لباس العمل وعبر عملية معقدة ومجهدة."

كما توجد مشكلات كبيرة مع منظومة التقاعد/المعاش المبكر التي عرضتها الشركات. فالعمال الذين عملوا لمدة عشر سنوات تلقوا معاشات قدرها 150.000 روبية فقط شهرياً (حوالي 16 دولار). والوافد من الخارج في الشركة نفسها يتقاضى راتباً ما بين 150 و200 مليون روبية شهرياً (16.130 إلى 21.500 دولار أمريكي). وهم لديهم أيضاً منافع أخرى ليست متضمنة في الرواتب. فمعاش عامل اندونيسي يبلغ 0.001% فقط من الأجر الشهري لعامل أجنبي! ويذكر "بولتاك سياتومورانغ" Poltak Situmorang، رئيس جمعية متعهدي مياه الشرب في اندونيسيا، فرع جاكرتا: "هؤلاء الأجانب ينفقون أكثر من 1 بليون روبية على الأمن وحده. وكل هذه الأموال تستخدم للمحافظة على "أمنهم"، فكل واحد يحرسه خمسة حراس خاصين يوميًا.<sup>6</sup> والنفقات الأمنية تتجاوز بكثير جميع الأموال المخصصة لخطة المصافحة الذهبية golden hand shake التي تبلغ 221 مليون روبية فقط.

### هل سيتم خصخصة 250 شركة مياه مملوكة للدولة؟

يبدو أن الخبرات السيئة مع الخصخصة في جاكرتا لن تثني الحكومة الإندونيسية. فهناك في الوقت الحالي مئات من الشركات المملوكة للدولة على مستوى إندونيسيا (معظمها في حالة سيئة بسبب سوء الإدارة) تشرع في الخصخصة. وقد أخبر "توتوك سوبريانتو" Totok Supriyanto مدير المدن والقرى في إدارة التوطين والبنية التحتية الإقليمية، الإعلام في نيسان/إبريل 2004 أن 90% من شركات المملوكة للدولة "المتعسرة" سيتم خصخصتها قريباً. ونظراً لأن شركات المياه المملوكة للدولة "المتعافية" تشكل 10% فقط (30 شركة) فهناك على الأقل 250 شركة سيتم خصخصتها (يوجد في اندونيسيا حوالي 300 شركة مياه مملوكة للدولة).

وقد ذكر وزير البيئة السابق "نبيل مكارم" Nabil Makarim أكثر من مرة، أنه يؤيد خطط الخصخصة حيث إنها تؤدي إلى إدارة أكثر كفاءة للموارد. ووفقاً لما قاله، فإنه

<sup>6</sup> Presentation in Drinking Water Service in Jakarta as a 477-Year Old Megapolitan City, August 31, 2004.

لا توجد شركة واحدة للمياه من الشركات المملوكة للدولة في أي مكان في العالم أدارت موارد المياه بكفاءة.<sup>7</sup> وحتى الآن توجد ثلاث مدن في إندونيسيا تتم إدارة كامل مياهها على يد القطاع الخاص، على النحو التالي: جاكرتا، وباتام تديرها "بايووتر" Bewater، ومدينة "سيدوارجو" Sidoarjo تديرها مجموعة فيفيندي وتامز Vivendi .and Thames

وقد ذكر "توتوك سوبريانتو" أن مزيداً ومزيداً من الشركات المملوكة للدولة سيتم خصصتها في المستقبل. وفي الوقت نفسه، توجد ثمان شركات مياه مملوكة للدولة داخل برنامج خاص حالياً لجعلها "أكثر تعافياً" من خلال مشروع "تحسين المياه والصرف الصحي في الحضر" (بإدارة البنك الدولي وبتمويل الملتقى الآسيوي-الأوروبي). ومن المرجح جداً أن تتم خصخصة الشركات الثمانية مرة واحدة بمجرد اكتمال المشروع. وقد ذكر أحد موظفي البنك الدولي والمسئول عن إدارة المياه الحضرية، أنه بالرغم من أن الهدف من المشروع ليس خصخصة شركات المياه المملوكة للدولة، إلا أنها ستكون أكثر تعافياً مما هي عليه الآن من تعسر. وأضاف قائلاً إنه بالنسبة لشركات أخرى متعسرة، فإن البنك الدولي يعد برنامجاً آخر من خلال الاستئجار. ومن المفترض أن يكون واضحاً، وفق تعريفات وتفسيرات كثيرة للخصخصة أن الاستئجار شكل آخر من أشكال الخصخصة.

إن تجربة جاكرتا متأثرة بالبنك الدولي من خلال المشروع الثاني للتنمية الحضرية جابوتابك the Second Jabotabek Urban Development project، فمن خلال هذا المشروع، أعطيت PAM Jaya قرضاً يبلغ 93 مليون دولار أمريكي لزيادة تغطيتها إلى 70%. ولم يتم الوفاء بالتغطية المستهدفة ومع مرور الوقت اكتمل المشروع، وتمت خصخصة PAM Jaya. ولقد قام المشروع نفسه أيضاً بتمويل PDAM Tangerang لبناء محطة معالجة للمياه لزيادة كمية المياه الخام المخصصة للجزء الغربي من جاكرتا، فضلاً عن أن المشروع كان أيضاً ممولاً جزئياً من الحكومة الفرنسية، وعندما اكتمل تم تسليم إدارة المياه في الجزء الغربي من جاكرتا إلى سويس فيوليا العملاق الفرنسي للمياه.

<sup>7</sup> "Ministry of Environment" Agrees to Water Privatization *Tempo Interaktif*, (15 December 2003).

## مرافق المياه في أزمة ديون

من النقاط المهمة في هذا السياق أن فشل مئات من شركات المياه المملوكة للدولة على مستوى اندونيسيا عادة ما يكون بسبب الديون الضخمة التي لا يمكنهم تسديدها. على سبيل المثال، تدين شركة PDAM Kediri بـ 3.25 بليون روبية إلى البنك الدولي، وكانت مستحقة الدفع في بداية 2001 بواقع 15 مليون روبية شهرياً لمدة 18 عاماً. ولكن PDAM Kediri لم تنتج سوى 70 مليون روبية شهرياً و68 مليون روبية منها استخدمت في التكاليف الروتينية للتشغيل ورواتب العاملين. فكيف يمكن للشركة بمبلغ الـ 2 مليون روبية المتبقية أن تسدد مديونياتها؟ وما يزيد العبء أن هناك تبرعاً لدخل الحكومة المحلية بمبلغ 10 ملايين روبية سنوياً.<sup>8</sup> ولا يوجد شيء يمكن لشركة PDAM Kediri أن تفعله سوى انتظار السقوط. وشركتنا PDAM Semarang، وPapua وغيرها تعاني المشكلات نفسها، وهو السبب بعد ذلك في عدم اعتماد البرامج القائمة على الديون كخيار لجعل شركات PDAMs "أكثر تعافياً".

في جدول (3) يمكننا أن نرى نتائج بحث "ويانتو هاديبورو" Wijanto Hadipuro في عام 2003 والذي يبين نمط الديون في شركات PDAM. فأغلب الدائنين مؤسسات مالية دولية وافقت على منح قروض أعلى قيمة من الأصول لدى المدين. فشركة PDAM Tirta Nadi في مدينة "مدان" Medan لديها من الأصول ما قيمته 16 بليون روبية، في حين أن ديونها تبلغ 70 بليون روبية. وهكذا شركات أخرى. ويشك الباحث في أن هذا النمط المعتل ليس مصادفة، فهو مقصود كطريقة لتجعل الشركات غير قادرة على الفصال عند طرح الخصخصة كخيار.

---

<sup>8</sup> "PDAM Could Not Pay the World Bank Rp 3,25 billion," *Kompas* (16 March 2001).

جدول 3: ديون الشركات الخارجية مقابل الأصول (روبية)

م	اسم وموقع الشركة	الدين الخارجي 1998	الدين الخارجي 2000	الأصول
1	Kota Medan "TirtaNadi"	0	70,359,805,198	16,547,760,477
2	Kota Pematang Siantar "Tirta Uli"	0	3,557,460,654	1,852,476,409
3	Kota Bukit Tinggi	2,129,581,730	1,789,631,128	665,453,020
4	Kota Bandung	0	277,465,537,059	254,015,898,071
5	Kabupaten Bandung	0	11,071,768,875	2,334,731,178
6	Kabupaten Garut	-	3,770,872,565	3,585,294,565
7	Kabupaten Wajo	-	15,000,000,000	1,709,266,103

المصدر: إدارة رابطة مياه اندونيسيا 1998 و 2000.

### مقاومة الخصخصة

منذ تمرير القانون رقم 7 لسنة 2004 في آذار/مارس 2004، أصبح من المرجح جدًا أن تكون الخصخصة والمتاجرة في الموارد المائية لاندونيسيا شيئًا لا يمكن منعه. والمعارضة الضخمة والمثابرة من الناس ضدها، لا يمكن سوى أن يبطئ من خطواتها، وهو ما ظهر في أشكال كثيرة مؤخرًا. فالأكاديميون، والنشطاء، والموظفون في شركات المياه العامة، وعامة الجمهور عامة وحتى المستهلكون المتعاملون مع RWE Thames و Ondeo يجربون طرقًا مختلفة لمنع الخصخصة في جاكرتا. وقد رفع مجتمع مستهلكي المياه في جاكرتا قضيتين ضد الشركتين؛ الأولى ضد التعريفية المتزايدة والثانية ضد الخدمة السيئة.

في الوقت نفسه، توجد خمس قضايا ضد قانون الموارد المائية المشرع حديثًا. وهذه القضايا رفعتها مجموعات من المنظمات غير الحكومية والمجتمعات أمام المحكمة الدستورية، على أساس أن قانون الموارد المائية الجديد ينتهك الدستور الاندونيسي. فالدستور ينص في المادة 33 منه على أن الكيانات التجارية الضرورية لحياة الناس

ينبغي أن تكون مملوكة للدولة. ولكن القانون يوفر كثيرًا من الفرص لملكية القطاع الخاص في إدارة المياه، من خلال تطبيق حقوق المياه (استخدامها واستغلالها) سامحًا بتصدير المياه؛ وللشركات الخاصة والأفراد بأن: (1) يشاركوا في خدمة مياه الشرب؛ (2) إدارة أجزاء من الأنهار؛ (3) إجراء تعديلات في الطقس.

القضية الأخرى ضد TPJ و Palyia تم إعدادها أيضًا من قبل منظمة متعهدة. وقد تم اتهام الشركتين بانتهاك قانون منع الاحتكار بتعيين حفنة قليلة من المتعهدين للأعمال الخارجية، في الوقت الذي كان هناك مئات غيرهم مؤهلين جيدًا وذوي خبرة في جاكرتا.

وتبدأ حركة مناهضة الخصخصة في الانتشار في المدن مثل جاكرتا وباندونغ Bandung وباتي Pati، ومانادو Manado. وتخرج الاحتجاجات عادة ضد الخدمة السيئة، أو عندما يرفض مجتمع ما خطة خصخصة مثلما حدث في مانادو وباتي. ولسوء الحظ أن الحركة لم تتطور بعد إلى حركة جماهيرية متواصلة. فحركة مناهضة خصخصة المياه في إندونيسيا مازالت غير منتظمة وتعتمد على رد الفعل ولا تملك ما يكفي من التأييد الجماهيري.

ويرجع هذا النقص في التأييد إلى أن الجمهور ليس لديه المعلومات الكافية، والناس لا يستوعبون القضايا الخاصة بخصخصة المياه: قضايا، مثل أثر خصخصة المياه عليهم، وما الشروط التي تطبق عندما تحل الخصخصة. علاوة على أن مشغلي كثير من شركات المياه المملوكة للدولة قد "وقعت تحت تأثير" يجعلها ترى أن الخصخصة هي أفضل طريقة لمحو الديون المطولة، حتى يمكن للاقتصاد إذًا، وأخيرًا، أن يمضي طبيعيًا.

ومعظم الشركات الاندونيسية تعاني وضعًا مركبًا فيما يتعلق بالديون الضخمة. لذلك فإن الخطوة الأولى التي يجب اتخاذها إذا أردنا المحافظة على الملكية العامة هو أن نلغي الدين، سواء للحكومة أو المؤسسات المالية الدولية، مثل بنك التنمية الآسيوي والبنك الدولي. بدون هذا سيكون من المستحيل على الشركات العامة أن تسير سيرًا طبيعيًا. وقد يمكنهم وقتئذ أن يتعلموا من الشركات المتعافية كيف يديرون بكفاءة وفاعلية. (معظم الشركات المتعافية في اندونيسيا لا تنوء بالديون الأجنبية، أو بعضها دينهم الخارجي ضئيل جدًا).

## نظام المياه العامة الفعالة أمر ممكن

توجد بعض الشركات المملوكة للدولة في إندونيسيا قادرة على الأداء الجيد، مثل "سولو" Solo التي تأسست عام 1929 وتتمتع بإدارة مالية جيدة، وتحاول أن تحافظ على البيئة المحيطة بالموارد المائية والمجتمع المجاور. ولدى هذه الشركة مستوى 56% وهي نسبة مرتفعة جدًا نظرًا إلى أن الشركات التابعة للدولة عمومًا تغطي 18% فقط. وعلى خلاف شركات أخرى تابعة للدولة تتمتع "سولو" أيضًا بمجموعة مستهلكين نشطين ونقديين، ويتم توثيق وتقديم الشكاوى والتوقعات والتعامل معها بصورة جيدة.

حتى بالرغم من وجود عدد قليل من الشركات التابعة للدولة التي تتمتع بحالة جيدة، فإنها في المستقبل يجب أن تكون طرق تشغيلها وإدارتها متعلمة، بحيث يمكن لممثليها وللحكومة أن تتعلم منها وتجنّب الخيرة. والرسالة من شركات الدولة الصحية ينبغي أن تحي خطوة خطوة الفهم السائد بأن الإدارة العامة لخدمات المياه مكتوب عليها الفشل.

## أنهارنا ومياهنا ليست للبيع! إصلاح المياه العامة: خبرة دلهي\*

بقلم راخي سيغال\*\*  
Rakhi Sehgal

في 23 من تشرين الثاني/نوفمبر 2005، كتبت حكومة دلهي إلى الحكومة المركزية الهندية أنها تأمل في سحب طلبها الخاص بالقرض المقدم إلى البنك الدولي. وقد كان هذا تنويجاً لمعركة على مدار سنة كاملة خاضها الناس في دلهي ممن نظموا أنفسهم في إطار حملة الحق في المياه، وجبهة المواطنين لديمقراطية المياه، وتحالف عمال المياه، و"باني مورشا" Pani Morcha للتصدي لبرنامج حكومة دلهي سريع التطور لخصخصة نظام المدينة لإمداد المياه بدون إجراء أية مشاورات عامة.

### إدارة المياه في دلهي

يدير نظام المياه في دلهي مجلس دلهي جال (DJB) Delhi Jal Board الذي كان قد تشكل عبر قانون جمعية دلهي التشريعية في السادس من نيسان/إبريل 1998. وهو مسئول عن إمداد المياه، والتخلص من الصرف وتجميع ريع الخدمات المقدمة في إطار منطقة اختصاص المؤسسة البلدية لدلهي Municipal Corporation of Delhi (MCD) التي تشكل 94% من جملة المنطقة الحضرية للإقليم الوطني للعاصمة دلهي. وهو أيضاً يمد المياه جملة إلى مجلس بلدية دلهي الجديد New Delhi Municipal Council (NDMC)، وإلى مجلس مقاطعة دلهي (DCB) Delhi Cantonment Board الذي يتوسع في توزيع المياه في المناطق المتصلة به. وبالمثل، يتم تجميع الصرف من

\* نشرت هذه المقالة في نيسان/إبريل 2007 كجزء من الطبقات التاميلية والهندية والماليزية من كتاب "إصلاح المياه العامة".

\*\* راخي سيغال Rakhi Sehgal كانت متطوعة مع حملة الحق في المياه في الفترة من 2004-2005. وهي الآن منخرطة في بحث عمالي في المنطقة الصناعية الجديدة "جورجاون" Gurgaon بالقرب من نيودلهي في الهند.

مناطق مجلس بلدية دلهي الجديد ومجلس مقاطعة دلهي من خلال الهيئة المعنية ويتم التخلص منه من قبل مجلس دلهي جال.

### خصخصة المياه في دلهي

ظلت إعدادات خصخصة المياه في دلهي تجري على مدى عدة سنوات. وقد أعلنت سياسات الهند الوطنية للمياه في 2002 والتي تجاهلت المناشادات التي قدمتها جماعات البيئة لإشراك المجتمعات المحلية لمنع موجات النقص التي كانت بادية في الأفق إذاك، والتعامل مع المياه كمورد عام طبيعي ولا كسلعة.

لقد تحدى بعض النشطاء البيئيين والاجتماعيين بناء سد "تيهري" Tehri Dam على نهر "جانجا" River Ganga ومصنع سونيا فيار Sonia Vihar Plant في دلهي الجديدة. وقد طرحت الأسئلة آنذاك حول فشل شركة "سويس-ديغريمون" Suez-Degremont في تسديد أية تكلفة اجتماعية أو بيئية أو مالية لبناء سد تيري. وفي عام 2002 أشارت المناضلة "فاندانا شيفا" Vandana Shiva إلى أن خصخصة المياه قد تم تبريرها بشرط دفع كافة التكاليف. وعندما تدخل شركات المياه العملاقة إلى السوق عبر الخصخصة، فإنها تطلب استعادة كافة التكاليف من الناس. إلا أنه، وكما تبين الحالة الخاصة بمحطة مياه دلهي، فإن المؤسسات تحصل على المياه مجاناً بدون دفع التكلفة الاجتماعية والبيئية الكاملة إلى تلك المجتمعات الريفية التي تأخذ منها المياه.

ولم تكن هذه هي فقط القضايا المثيرة للجدال حول مصنع "سونيا فيار". فقد تم بناؤه على أساس نظام بناء-تشغيل نقل لمدة 10 سنوات منت خلال عقد أبرم بين مجلس دلهي جال وشركة "أونديو ديجريمون" Ondeo Degremont الفرنسية (فرع لشركة سويس ليونيز ديزآو Suez Lyonnaise des Eaux عملاقة المياه في العالم). وقد عبرت لجنة العناية المركزية Central Vigilance Commission عن قلقها من عملية إرساء العطاء، وأصدرت تعليمات إلى لجنة الفحص الفني للتحري في سبب منح العقد الذي كان من المفترض أن تبلغ قيمته 295.75 كرورز روبية<sup>9</sup> (أي 70 مليون دولار

<sup>9</sup> An Indian crore is equal to 100 lakh or 10 million (10<sup>7</sup>).

أمريكي) في الأصل مقابل 900 كرور روبية تقريباً (216 مليون دولار أمريكي) بدون عملية عطاء جديدة.

وبعد عامين، تم اقتراح مشروع قانون دلهي لإصلاح المياه والصرف لعام 2004. وقد تضمن مشروع القانون اقتراحات من أجل تحويل مجلس دلهي جال إلى شركة ونقل أصوله. وقد تناولت عدة مواد في المشروع إصدار التصاريح لشركات مختلفة لإمداد المياه وخدمات الصرف. وفتتذ طرحت حملة الحق في المياه أسئلة وثيقة الصلة. وكانت حول التشابه بين مواد مشروع القانون والتوصيات التي وردت من المستشارين الذين أشاروا أيضاً بتحويل المجلس إلى شركة، وأن مجلس دلهي جال ينبغي أن يقسم إلى ثلاثة كيانات لمعالجة ونقل وتوزيع المياه. وسألت الحملة على الملأ ما إذا كان ذلك تمهيداً للخصخصة بشكل نهائي لمجلس دلهي جال، على غرار ما حدث مع مجلس دلهي "فيديوت" Delhi Vidyut Board الذي كان يمد الكهرباء إلى دلهي.

### التمهيد للمياه 7/24

تمهيداً لخصخصة مياه دلهي تم رفع تعريف المياه من سبعة إلى عشرة أضعاف في الأول من كانون الأول/ديسمبر 2004. وقد استشهد مجلس دلهي جال بدراسة حول الخصخصة أعدتها مؤسسة بيت تسعيرة المياه (Pricewaterhouse Coopers (PWC)، تحت رعاية البنك الدولي كمبرر لهذه الزيادة.

وقد أجبرت التطورات السريعة في قطاع المياه خلال عام 2004 بعض النشطاء على تقديم طلبات في ظل قانون دلهي للحق في المعلومات Delhi Right to Information Act وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر 2004. وبعد تقديم عدة طلبات إلى هيئة الاستئناف، وفقاً لقانون دلهي للحق في المعلومات، تم توفير الوثائق لمبادرة المواطنين "باريفارتان" Parivartan. وقد حملت هذه الوثائق الضخمة مفتاح فهم خطط الخصخصة، وحددت المسؤولية على هيئات رئيسة، ووزارات تابعة للحكومة- سواء

\* حركة واسعة مناهضة للفساد، توجد في دلهي، وتسعى إلى العدالة وحكم يتسم بالشفافية والمسائلة، وتفعيل قيم الديمقراطية. لمزيد من المعلومات: انظر، هذا الموقع:

[http://www.parivartan.com/about\\_us.asp](http://www.parivartan.com/about_us.asp)

على مستوى الولاية أو على المستوى المركزي، والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي في الدفع بأجندتها التي تتضمن سياسات ضد الناس. وقد كشفت الوثائق أيضًا عن معلومات مهمة حول تدخل البنك الدولي في العملية برمتها.

### دور البنك الدولي

بين عقدي الخمسينيات والثمانينيات من القرن العشرين، أحدث البنك الدولي أزمة مياه في الهند بتمويله بناء السدود وتغيير مجرى مياه النهر. ثم في التسعينيات، استخدم البنك الدولي الأزمات المالية والهيدرولوجية<sup>10</sup> لإجبار الولايات الهندية والمرافق العامة على خصخصة خدمات المياه والأصول.

وقد بدأ انخراط مجلس دلهي جال مع البنك الدولي في 1998 عندما قام فريق من بعثة البنك الدولي بزيارة المجلس في تموز/يوليو من العام نفسه. وقد جرت العملية في سرية تامة في الغالب حتى نهاية عام 2004 عندما ظهرت تقارير فجأة في الإعلام تفيد بأن مؤسسة بيت تسعير المياه قد حددت قيمة منخفضة جدًا لأصول مجلس دلهي جال.

وقد حدد النشطاء عدة مشكلات اقترنت بمنظومة 7/24:

1. دور البنك الدولي في منح العقد لمؤسسة بيت تسعير المياه.
2. المدفوعات التي من شأنها أن تؤدي إلى اشتعال تعريفة الاستهلاك.
3. فقدان السيطرة من قبل مجلس دلهي جال، ومن ثم إمكانية استخدام شركات المياه لسياسة لي الذراع.
4. إمكانية فقراء دلهي في الوصول إلى المياه، واحتمال حدوث مظاهر شغب تتعلق بالمياه.
5. نقص محاسبة شركات المياه.
6. أثر القرض والمشروع على تمويلات الحكومة.

<sup>10</sup> يرى بعض النشطاء والبيئيون أن السياسات الخاطئة وتوصيات البنك الدولي هي التي أسفرت عن وقوع هذه الأزمات.

## (1) دور البنك الدولي

في منح مؤسسة بيت تسعير المياه عقدًا استشاريًا قيمته 7 كرورز روبية (1.6 مليون دولار أمريكي) في تشرين الثاني/نوفمبر 2001. فقد توجه مجلس دلهي جال إلى البنك الدولي في 1998 للحصول على قرض، واقترح البنك آنذاك أن يستأجروا مؤسسة استشارية من شأنها "اقتراح" إصلاحات أساسية لمجلس دلهي جال لينفذها. وقد عرض البنك قرضًا قيمته 2.5 مليون دولار لمجلس دلهي جال للاستعانة بهيئة استشارية.<sup>11</sup>

### < مجلس دلهي جال يدعو إلى عروض المهتمين

- تقدمت 35 هيئة استشارية. ستة منها استطاعت دخول القائمة المنتقاة.
- قامت لجنة تقييم مؤلفة من موظفين كبار في مجلس دلهي جال بترتيب كل شركة على أساس الخطوط الإرشادية للبنك الدولي. وقد تم وضع مؤسسة بيت تسعير المياه في المركز العاشر. وتشرط توجيهات البنك الدولي أن تكون إحدى الشركات في القائمة المنتقاة من دولة نامية. وقد تم إساءة استخدام هذا الشرط لإنعاش مؤسسة بيت تسعير المياه. وقد تم التعامل معها كشركة هندية لأن الفرع المتقدم التابع لها كان مندمجًا في الهند. وبذلك انتقلت الشركة من المركز العاشر إلى السادس.
- تمت الدعوة إلى مقترحات فنية ومالية من الشركات الست المنتقاة وتم فض المقترحات الفنية أولاً. وكانت كل شركة في حاجة إلى الحصول على 75% في التقييم للتأهل بتقريرها الفني. وقد قمت لجنة التقييم المؤلفة من كبار موظفي مجلس دلهي جال المقترحات على أساس إرشادات البنك الدولي. وفتلت مؤسسة بيت تسعير المياه مرة أخرى. شركتان فقط هما Deloitte الولايات المتحدة، وناهال TAHAL إسرائيل، حصلتا على أكثر من 75%.

<sup>11</sup> كان معدل الفائدة على القرض ضعف المبلغ الذي كانت ستدفعه الحكومة إذا كانت الأموال قد تم توفيرها من السوق الداخلية. بالإضافة إلى أن القرض شكل 10% من المبلغ الذي تنفقه حكومة ولاية دلهي على مجلس دلهي جال سنويًا. ولهذا طالبت حركة الحق في الماء سحب الطلب المقدم للبنك الدولي.

- وتم إرسال النتائج إلى البنك الدولي لعدم الاعتراض. وطلب البنك الدولي تفسيراً من مجلس دلهي جال عن سبب إعطاء مؤسسة بيت تسعيرة المياه درجات منخفضة. ووضع البنك معاييراً فرعية جديدة، ووجه المجلس إلى إلغاء هذا التقييم وإعادة مرة أخرى. وعارض مجلس دلهي جال هذا التدخل التعسفي. إلا أن البنك الدولي رفض الاستسلام وكان على المجلس أن ينصاع.

#### ◀ الدعوة إلى عروض جديدة

- تم تشكيل لجنة تقييم جديدة بتصديق من البنك الدولي.
- إلا أن مؤسسة بيت تسعير المياه أخفقت مجدداً في تحصيل درجات كافية. وتأهلت شركة واحدة فقط هي واطسون M Watson من المملكة المتحدة.
- وقد طلب البنك الدولي درجات التقييم التي منحها كل عضو في لجنة التقييم للشركة. وقد طالب بإلغاء الدرجات التي أعطها السيد "جين" R K Jain، أحد أعضاء لجنة التقييم. والمثير للدهشة أن لجنة التقييم ذكرت في تقريرها أن السيد "جين" قد أعطى درجات منخفضة لمؤسسة بيت تسعيرة المياه، وأن السيد "شهابرا" S K Chhabra أعطى درجات منخفضة لشركة "سوجريه" M/s Sogreah، ولكن البنك الدولي طلب استبعاد درجات "جين" فقط.
- وكان قد طلب من مجلس دلهي جال أن يعيد توزيع الدرجات، بحيث يتم إرساء العطاء على مؤسسة بيت تسعيرة المياه.

#### (2) مدفوعات ستؤدي إلى اشتعال التعريفة:

#### ◀ أسعار الإدارة 1.2 مليون دولار أمريكي سنوياً لكل منطقة (من إجمالي 21 منطقة).

- رواتب أربعة خبراء بمعدل 24.400 دولار أمريكي شهرياً لكل خبير.
- 25 مليون دولار لعدد 84 خبيراً لـ 21 منطقة.
- وتمثل هذه الأرقام نسبة 40% من الأرباح الكلية لمجلس دلهي جال (حوالي 270 كرورز روبية (65 مليون دولار)).

#### < تكاليف تشغيل لا محدودة- لإدارة المناطق على أساس يومي

- على الشركة أن تقدم مطالب سنوية لتكاليف التشغيل
- يتمتع مجلس دلهي جال نظرياً بسلطة فحص هذه المطالب- ويمكن للشركة أن تتحرر من الالتزامات إذا أنكر مجلس دلهي جال هذه المطالب أو عرقلها.
- يمكن للشركة أن تسعى للحصول على أموال إضافية لعدد مفتوح من المرات على مدار العام.
- عدم وضع حد أعلى.

#### < استثمارات رأسمالية- لعمل تحسينات

- من شأن الشركة أن تقدم كل عام خطط استثمارات رأسمالية
- يتمتع مجلس دلهي جال نظرياً بسلطة فحصها- ويمكن للشركة أن تهدد بقلب الأثر إذا لم يتم تقديم الأموال.
- على مجلس دلهي جال أن يوفر الأموال
- من شأن الشركة إبرام العقود، والإشراف على التنفيذ والتأكد من الجودة والإتمام- وليس للمجلس أي دور ولا أية سيطرة على هذه العمليات.

(3) فقدان سيطرة مجلس دلهي جال، وإمكانية تطبيق الشركات لسياسة لي الذراع. بمجرد توقيع العقد، تميل شركات المياه إلى أن تكون في وضع الامتياز الذي يمكنها من خلاله أن تبتز الحكومات وتضغط عليها. وسياسياً، ليس من الممكن للحكومات أن تتجاهل مطالب هذه الشركات أو حتى تتفاوض معها. وعلى أثر ذلك، من شأن مجلس دلهي جال ألا يتحكم في الأموال المنفقة، من حيث قدرها ومتى يتم إنفاقها، ويقتصر دوره المجلس على توفير المال.

#### (4) الوصول إلى المياه لدى فقراء دلهي وإمكانية وقوع شغب متعلق بالمياه

##### < الموارد الحالية لتزويد الفقراء بالمياه

- خزانات المياه
- آبار أنبوبية
- خطوط مواسير تعاني التسريب
- صنابير عامة

كل هذه الموارد سيتم غلقها. ولن تكون هناك مياه "مجانية"، بدون عائد "غير قانونية".

مقترح المشروع وهموم الناس:

وصلة واحدة جماعية لخمس أسر- لن تؤدي إلى صراع؟ لم تشر خطط الاستثمار التي اقترحتها الاستشاريون إلى أية خطط لتوسيع ومد شبكة المياه لتلك المناطق، فكيف سيتم توصيل الوصلات الجماعية؟ ولماذا جماعية؟ إن هذا لن يفضي إلا إلى صراعات بين الجيران وبعضهم البعض. ولماذا لا تكون وصلات فردية؟ إن هذا لن يسبب أي عبء إضافي على مجلس دلهي جال، إذا أدى الناس تعريفة مقابل الكميات التي يستهلكونها.

#### (5) نقص المساءلة لشركات المياه

- يجب فرض عقوبات على الشركات إذا فشلت في تلبية الأهداف.
- مكافأتها في حالة تجاوز الأهداف.
- ما مدى العقاب؟ ما مدى المكافأة؟ إجراءات لفرض العقوبات؟ رَفَضَ مجلس دلهي جالا الرد.
- أخبر البنك الدولي بعض الصحفيين أن العقوبة الكلية لا يمكن أن تتجاوز 30% من رسوم الإدارة سنوياً. هل هذا صحيح؟ هل هذا رادع كاف؟
- إذا تمت الإساءة لأحد المستهلكين، إلى أين سيذهب أو تذهب؟ الحكومة لن تكون لها سيطرة على شئون الحياة اليومية.
- تبين الخبرات الدولية أنه مع العقوبات المنخفضة تفضل الشركات مواجهتها بدلاً من تحسين الخدمات.

## (6) أثر القرض والمشروع على تمويلات الحكومة.

### - قبل المشروع:

- توفر الحكومة دعمًا ماليًا حوالي 350 كرورز روبية (84 مليون دولار أمريكي) سنويًا لتلبية النفقات.
- توفر الحكومة 700 كرورز روبية (168 مليون دولار أمريكي) قرض سنويًا.

### - بعد المشروع:

- توصي مؤسسة بيت تسعيرة المياه بأن تقدم الحكومة منحة نقدية قيمتها من 1000 إلى 1500 كرورز روبية (359 مليون دولار أمريكي) كل عام.
- علاوة على ذلك، يتحتم على الحكومة دفع فوائد هذا القرض للبنك الدولي.
- لذلك، سيكون هناك قيود أكبر بكثير على تمويلات الحكومة بعد المشروع.

### - هل نحن في حاجة إلى قرض البنك الدولي؟

- إن قيمة القرض 10 كرورز روبية (2.4 مليون دولار أمريكي). ولكن البنك الدولي أملى أجندة كاملة.
- ألا ينبغي أن نقوم أولاً بدراستنا الخاصة للمشكلات وحلولها بأموالنا، ثم نتوجه إلى أموال البنك الدولي إذا اقتضى الأمر ذلك؟

### - تكلفة القرض بالعملة الأجنبية:

- يقرض البنك IBRD بمعدل تجاري، أي حوالي 0.5 إلى 75% فوق LIBOR4
- LIBOR ~ 3%
- إذن الفوائد بالدولار ~ 3.75%.
- اهتزازات معدل التغيير الأجنبي ~ 3-5%
- إذن التكلفة ~ 8%.
- لا استعادة للضرائب

### - التكلفة في السوق المحلي:

- يمكن بسهولة أن تنمي موارد هذا المبلغ بتكلفة أقل
- 2.4% استعادة للضرائب
- إذن التكلفة الصافية أقل من 5.6%
- لا توجد قيود متضمنة

### هل نحتاج إلى القرض النهائي؟

إن قيمة القرض أقل من 700 كرورز روبية (168 مليون دولار) على مدى ست سنوات، أي حوالي 120 كرورز روبية (29 مليون دولار) سنويًا.

استثمارات الحكومة تقارب 1000 كرورز روبية (240 مليون دولار أمريكي) كل عام.

هل نحن في حاجة إلى مثل هذا المبلغ الضئيل بهذه التكلفة العالية في ضوء تسديد الفوائد والظروف القاسية؟

هذه العملية من التساؤل والفهم إنما تهيئ الساحة لسكان دلهي كي ينطلقوا في تحركات لإصلاح حقوقهم الديمقراطية!

### تحركات الناس، نضالات، استراتيجيات وتكتيكات لوقف الخصخصة

حملة الحق في المياه، وجبهة المواطنين للديمقراطية واتحاد عمال مياه الصرف في دلهي داخل مجلس دلهي جال، وتحالف عمال المياه وغيرهم كثيرون قاموا بحملة تعليمية لا تلين وحملات احتجاجية. وكانت هذه الأنشطة لتعليم وتوعية الناس والضغط على حكومة دلهي، والحكومة المركزية وممثلي البنك الدولي. وقد تم تشكيل تحالفات عبر الطبقات بين مواطني الطبقة المتوسطة والطبقات الفقيرة في مجموعات الأحياء الفقيرة. وقد تم تكوين مجموعة موحدة من الهموم والمطالب بعد عدة جولات من الاجتماعات لضمان تمكن الجميع من القدوم معاً على أساس برنامج موحد لمعارضة خطط الخصخصة في ثياب كتب عليها توفير المياه "24 ساعة يوميًا، 7 أيام أسبوعيًا" (7/24) لمواطني دلهي. وقد كان سكان دلهي عازمين على عدم السماح لإحدى المجموعات أن تعادي الأخرى. والجملة التي بدأت بحفنة من الناس نمت لتتسع إلى

مئات منهم يتجادلون في قاعات الاجتماعات والساحات، وأخيراً خرجوا إلى شوارع  
دلهي بالآلاف يحتجون يومياً. واستمر الضغط!

وقد تم تقطير وتصفية آلاف الصفحات، من الوثائق إلى عرض على برنامج الباور  
بوينت مدته نصف ساعة، لتوضيح المنظومة لمواطني دلهي بحيث يمكنهم الوصول  
إلى قرار حول الحاجة إلى المشروع ومدى فاعليته. وقد تم تقديم العروض في قاعات  
التجمعات مع جمعيات وروابط المواطنين، وفي الكليات، وحجرات النقاش مع  
محترفين، وموظفين حكوميين، وفي أركان الشوارع من خلال منشورات ومسرحيات  
شارع ومحتجين، أدوا إلى تغطية واسعة لقضايا المواطنين. كل هذه التحركات  
اجتمعت معاً لفتح النار على جميع الهيئات المتورطة: البنك الدولي، والحكومة.  
وتأسيساً على تحليلهم، قام المواطنون النشطاء بإشراك ممثل البنك الدولي مايكل كارتر  
Michael Carter عبر سلسلة من الخطابات المفتوحة، إلا أن الاستجابة كانت مخيبة  
للآمال ومراوغة. ولم يهدأ مواطنو دلهي حيث كان لديهم الكثير مما يراهنون عليه.  
وقد ظلوا معلقين النظر على الحكومة وكشفوا النقاب عن أساطيرها وألعابها حتى  
وصلنا في النهاية إلى 23 تشرين الثاني 2005، حيث أرسلت حكومة دلهي خطاباً إلى  
الحكومة المركزية تطلب فيه سحب طلب القرض من البنك الدولي.

ولم يهدأ المواطنون أيضاً حتى بعد هذا النصر التاريخي، فقد تجمعوا معاً وبحضور  
خبراء في الإدارة والمياه من جميع الأنحاء وأرسلوا قائمة من المقترحات إلى حكومة  
دلهي في 5 كانون الأول/ديسمبر 2005. وكانت الاقتراحات بأن يتم تركيب عدادات  
مياه وإنشاء نظام شفاف، بحيث يمكن للناس أن يروا على شبكة الإنترنت قدر انسياب  
المياه في كل منطقة من المناطق الـ 21 في المدينة، وفي هذا ما سيمكن من يعانون  
من معاملة مختلفة، أو تمييز اللجوء إلى ممثليهم أو نوابهم.

### الوضع الراهن

لم تكن هناك استجابة من حكومة دلهي على هذه المقترحات، ويبدو أنه لا توجد خطط  
في هذه اللحظة لإعادة هيكلة وتحسين مجلس دلهي جال.

لمزيد من المعلومات نرجو الاطلاع على الموقع الإلكتروني [www.delhiwater.org](http://www.delhiwater.org)  
و [www.navdanya.org/earthdcrcacy/water/](http://www.navdanya.org/earthdcrcacy/water/)



## خصخصة المياه في الصين

بقلم: أو لونغ يو\* ولو دانكينج\*

إن الحصول على مياه نظيفة حق من حقوق الإنسان. ولكن مكانة المياه كسلعة عامة، أصبحت على يد الشركات متعددة الجنسيات آخذة في التحول إلى سلعة للمتاجرة يومًا بعد الآخر. وفي الصين، أخذت عملية خصخصة المياه مجراها على مدى الخمسة عشرة سنة الماضية، وكان من بين نتائجها صعود شركات المياه الصينية العملاقة. وكل هذا على خلفية "تهضة الصين".

تعد الصين بلدًا فقيرًا من حيث موارد المياه العذبة، إذ أن نسبة توافر المياه العذبة للفرد فيها تقدر بربع المتوسط العالمي. كما أن تلوث مياه الأنهار والمياه الجوفية نتيجة لجور حركة التصنيع والحضرة الضخمة؛ أدى إلى جعل المشكلة أكثر تفاقمًا. واليوم يعاني ثلثا المدن الصينية من نقص كمية المياه النظيفة وتعد مياه 110 من هذه المدن على درجة ضعيفة من الملائمة. في الوقت الذي تتخفف فيه نسبة متوسط استخدام الفرد للمياه لتصل إلى 1.7% خلال السنوات السبع الماضية.

تعاني البنية التحتية لنظم إمداد المياه من نقص الاستثمارات وسوء الإدارة. وتزداد حدة هذه المشكلة بالطبع في المناطق الأكثر فقرًا في الصين، فبعض المناطق بها خطوط مواسير يعود تاريخها إلى أربعينيات القرن العشرين. وهو ما يعني أن الفقراء يعانون من تدني مستوى جودة مياه الشرب. وبسبب النقص المزمن في الاستثمارات في المناطق الريفية، نجد أن 360 مليون نسمة من الفلاحين لا يملكون خطوط مواسير مياه. ومن بين هؤلاء الآلاف ممن يعانون النقص الحاد في المياه العذبة، وذلك لفقرهم الذي لا يمكنهم من حفر آبار عميقة. وفي أماكن كثيرة غاض منسوب المياه، وهو ما تطلب حفر آبار أعمق لتأمين المياه منها.

\* أو لونغ يو *Au Loong* ناشط عمالي في هونغ كونج، عضو هيئة التحرير لمجلة "مرصد العولمة" *Globalisation Monitor*، التي تركز على رفع الوعي بقضايا العولمة والتضامن مع العمال الصينيين، وهو أيضًا عضو قيادي في تحالف الشعب في هونغ كونج ضد منظمة التجارة العالمية. لوي دانجينج *Liu Danqing*، تخرجت في جامعة فيوجن الكاثوليكية، تايوان.

## من المياه كصالح عام إلى المياه كسلعة

ترى الحكومة الصينية أن حل مشكلة نقص المياه العذبة يكمن في تسليع وخصخصة إمداد المياه. فهي غالبًا ما زعمت أن أحد أهم العوامل لنقص المياه أن الناس ليس لديهم مفهوم كيفية المحافظة على المياه. وبهذا المعنى، فإن فرض رسوم على المياه ينظر إليه أيضًا بوصفه إصلاحًا جوهريًا في إمداد المياه- ليس لإجبار الناس على توفير المياه والمحافظة عليها فحسب، بل ولتوليد أموال من أجل مزيد من الاستثمارات. وبعد 15 عامًا من السياسة النيوليبرالية حول إمداد المياه، يتضح اليوم أن النجاح الوحيد يتمثل في الزيادة الهائلة في اختراق السوق والأرباح المرتفعة التي حققتها شركات المياه، على حساب الفقراء.

قبل عام 1979 في ظل اقتصاد النظام القديم، كانت المرافق العامة بما فيها المياه، تدار جميعها بواسطة مشاريع مملوكة للدولة. وكانت الخدمات تقدم كسلعة عامة. وقتذاك كانت تسعيرة المياه منخفضة جدًا وكان على السلطة المركزية أن تدعم هيئات إمداد المياه. لم تكن أمتار المياه مشتركة وكانت تسعيرتها ثابتة- في بكين، كانت التسعيرة 0.12 رينمينبي<sup>12</sup> (العملة الصينية) لكل ألف متر. ولكن، بسبب انخفاض الاستثمار في البنية التحتية لإمداد المياه (النتيجة اللازمة لتفضيل مراكمة المياه عن الاستهلاك) كانت كمية المياه بشكل عام دون المستوى وكان التسرب يمثل مشكلة خطيرة. وقد اجتمعت عوامل كثيرة من سوء الإدارة، والخط البيروقراطي الأحمر، وظاهرة طغيان المنتجين في ظل الاقتصاد السلطوي لتزيد من الضرر الذي لحق بالمستهلكين.

كان الاجتماع العام الثالث للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني في عام 1979 علامة على بدء إصلاحات السوق في جميع قطاعات الاقتصاد. وفي عام 1980 تم رفع أسعار المياه التي كانت ثابتة، وتم إدخال نظام المياه بالأمتار على أسس واسعة. وفي عام 1984، تم تطبيق نظام تقديمي لتسعيرة المياه، يقضي بمضاعفة أسعارها إذا تجاوز استخدامها مستوى معينًا. وقد ارتفعت أسعار المياه ولكنها بقيت في مقدور أغلبية الناس من الناحية المالية. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإصلاح قد شجع الناس على المحافظة على المياه بدون التخلي عن مبدأ التعامل مع المياه كسلعة عامة.

<sup>12</sup> 1 Chinese Yuan Renminbi (CNY) = 0.14585 US Dollar (USD)

وحتى هذه المرحلة، سار الإصلاح على أسس متكافئة. ولم تكن الحكومة المركزية، حتى عام 1991، على خلفية القفزة الكبرى نحو الاندماج الكامل مع الرأسمالية العالمية، قد قررت إسقاط المبدأ القديم الخاص بالتعامل مع المياه كسلعة عامة، وبدأت استراتيجية جديدة في مد المياه على أساس تجاري. وقد وضعت سياسة جديدة فيما يتعلق بأسعار المياه وأصررت على أن تدير الدولة شركات مياه ربحية. ولإقناع الجماهير، ألقى الحزب في دعايته باللوم بخصوص الفشل في مد المياه على التعامل مع المياه كسلعة عامة، ولإسيما إخفاق الأسر المعيشية في المحافظة على المياه وتوفيرها. وقد غضت الحكومة البصر عن حقيقة بسيطة، وهي أنه بسبب نقص الاستثمار المزمّن، أهدر التسرب الشديد من المواسير قدرًا من المياه أكبر مما أهدرته الأسر. وبعد سنوات من الزيادة في الاستثمار في البنية التحتية للمياه، وردت الأخبار في عام 2002 أنه في مسح شمل 408 مدن، بلغت نسبة تسرب المياه 21.5%، ما يصل إلى 10 بلايين متر مكعب وتوفير ثلاث سنوات من المياه الوطنية.

#### **سلسلة كاملة من إصلاحات المياه تم تنفيذها في هذه المرحلة، منذ عام 1991:**

1. تحولت مسئولية توفير المياه الحضرية ومعالجة مياه الصرف من الحكومة المركزية إلى البلديات. وقد ساعدت البلديات كثيرًا في تأسيس شركات مياه ضخمة على أساس تجاري (بالرغم من بقاء أسعار المياه من الناحية الفنية مراقبة من قبل الحكومات المحلية). واليوم، حتى في الوقت الذي لا تزال فيه هذه الشركات مملوكة للدولة أو تحتفظ فيها الدولة بنسبة أغلبية من الأسهم، فإنها تعمل بالطريقة نفسها كأى شركة تجارية خاصة.
2. بدأت الحكومة المركزية في السماح للرأسمال الخاص، سواء المحلي أو الأجنبي، بالاستثمار في سوق المياه الصيني. وبالإشتراك مع شركات مياه خاصة محلية، بدأت شركات كبرى عابرة للقوميات، مثل سويس Suez و فيوليا Veolia والتامز Thames في الاستثمار داخل الصين. وقد استثمرت هذه الشركات مبالغ كبيرة من رأس المال الخاص، وصلت إلى 400 بليون رينمينبي على مدار العقد الماضي، أو استثمرت في محطات جديدة لمعالجة المياه من خلال الـ BOT. ونتيجة لذلك، فقد حصدوا أرباحًا كبيرة من السوق الذي يخرج ربحًا سنويًا يصل إلى 18 بليون رينمينبي. وهذه هي الخصخصة بعينها ولكن بدون المسمى.

## ارتفاع أسعار المياه ومعاناة الفقراء

أسفرت خصخصة سوق المياه عن ارتفاعات حادة في أسعار المياه. وقد بين مسح أخير أن متوسط أسعار المياه في 35 مدينة قد ارتفع من 0.14 رينمينبي للطن في عام 1998 إلى 1.26 رينمينبي في عام 2003، أي ثمانية أضعاف في خمسة عشر عاماً. وفي بكين كان الارتفاع أكثر حدة: فبين عامي 1989 و2003 ارتفعت معدلات الأسعار تسع مرات، من 0.12 إلى 2.9 رينمينبي 23 ضعفاً. ووفقاً لإحصاءات الدولة، يتمثل متوسط سعر المياه الذي يدفعه المستهلك 2.29 رينمينبي لكل مستوى، في أيلول/سبتمبر 2005.<sup>13</sup>

وحسب دراسة أجريت في عام 1985 بواسطة "دونج فوكسيانج" Dong Fuxiang، حيث يصل معدل فاتورة المياه إلى 2.50 من دخل الأسرة المعيشية، تبين أن المياه لا يمكن تحمل نفقاتها، ومن ثم تظهر ضرورة المحافظة على المياه. وفي عام 2000 قام عدد من الأساتذة بعمل مسح لخمسة أقاليم ووجدوا أنه وسط أفقر خمس أسر، تجاوزت فاتورة المياه 2.5% من دخلهم الشهري (انظر الجدول أسفل).

فاتورة المياه والكهرباء للأسر ونسبتها إلى الدخل الشهري<sup>14</sup>

نسبة فاتورة الكهرباء إلى الدخل الشهري	نسبة فاتورة المياه إلى الدخل الشهري	الأسر
11.62	4.19	خمس الدخل المنخفض
5.08	1.87	خمس الدخل المنخفض-المتوسط
3.55	1.26	خمس الدخل المتوسط
2.69	1.20	خمس الدخل المتوسط-المرتفع
2.37	1.40	خمس الدخل المرتفع

يبين الجدول أعلاه أن فواتير المياه والكهرباء للأسر ذات الدخول المنخفضة تمثل في الوقت الحالي 15.8% من إجمالي دخلهم، وهو عبء ثقيل على كاهل هذه الفئة من

<sup>13</sup> "China Water shares are very profitable", Li tingsheng, Wanbao Weekly, issue 639, 9 January 2006.

<sup>14</sup> "The issue of China water business", by Li qiang, Shenyuan, Tao chuanjin, Zhou xiaozheng, China People's University Press, 2005, Beijing, p. 59.

الأسر. وقد صدر كتاب بعنوان "وعي توفير المياه the consciousness of saving water" يتناول استراتيجيات تبنتها الأسر منخفضة الدخل بغرض التوفير: بعدم الإسراف في فتح الصنابير، بحيث لا يعد العداد أمتاراً للمياه المناسبة ويلجأون بدلاً من ذلك إلى استخدام المياه في الحمامات العامة، حيث نجد في نهاية اليوم زحاماً شديداً على الحمامات العامة لغسل الملابس، والخضروات، وكافة الأغراض.

#### عائد كبير مضمون للشركات متعددة الجنسيات

إن ارتفاع معدلات أسعار المياه لا شك يمثل أخباراً سارة بالنسبة لعالم الأعمال- حيث رأس المال الأجنبي يتدفق إلى الصين لنيل نصيب من سوق المياه الخاص. وقد كان استثمار شركة سويس في شركة "تانزو" Tanshou للمياه إشارة البداية للشركات متعددة الجنسيات لمياه في الصين. وقد شكلت شركة "سويس" مع شركة العالم الجديد مغامرة مشتركة، عبر شركة سينو فرننش Sino-French القابضة الكائنة في هونج كونج، لبناء 15 محطة لمعالجة المياه عبر الصين.<sup>15</sup>

وتسمح الحكومة الصينية بالاستثمار الأجنبي فقط في تطوير محطات معالجة المياه والصرف الصحي، تاركة خطوط أنابيب المياه في أيدي الحكومات المحلية. وكان هذا هو سبب انخراط شركة سويس بصورة أساسية في بناء وتشغيل محطات المياه فقط. وفي العقد الماضي، قامت شركة سويس ببناء ما يزيد عن 100 محطة مياه وأدارت بشكل مباشر 13 منها. وبدأت شركة فيوليا فيما بعد، ولكنها في عام 1997 استطاعت شراء 55% من أسهم محطة مياه تديرها وزارة المياه في "تيان جين" Tian Jin. وتلك كانت المرة الأولى التي أدارت فيها شركة أجنبية محطة مياه كائنة من قبل.

تحقق هذه الشركات الأجنبية أرباحاً ضخمة من سوق المياه الصيني، بسبب وجود نظام العوائد المضمونة للأرباح والتي تتراوح في أي مكان ما بين 12 و 18% من إجمالي الدخل لأية عملية. في الماضي، عرف أن تشغيل محطات المياه كان واحداً من المجالات الأكثر ربحية في الصين. ولكن في عام 1997، أعلنت الحكومة الصينية

<sup>15</sup> Wang yuan, Nangfang "Behind the 3.3 billion RMB water business," Weekend (9 January 2004), <http://www.people.com.cn/GB/huanbao/1072/2288779.html>.

إنهاء نظام الأرباح المضمونة لرأس المال الأجنبي في قطاعات معينة للأعمال، ومن بينها المياه. وبالرغم من ذلك، ووفقاً لمصادر المعلومات، مازالت حكومات محلية كثيرة تتجنب هذه السياسات الجديدة وتعرض على الشركات الأجنبية عوائد مضمونة على الاستثمار، حتى ولو كانت أقل مما كان في العقود السابقة.

وفي عام 1996، عندما وقعت حكومة بلدية شين يانغ Shen Yang عقدًا لبناء المحطة التاسعة للمياه بصفة مشتركة مع الشركة الصينية للمياه (شركة تايمز للمياه هي صاحب الأسهم الرئيس)، منحت حكومة البلدية الشركة عوائد مرتفعة جدًا على الاستثمارات من السنة الثانية للتشغيل إلى السنة الرابعة، وكانت نسبة عائد الربح المكفول لشركة مياه الصين 18.5% من إجمالي الدخل؛ ومن السنة الخامسة إلى السنة الرابعة عشرة، 21% ومن الخامسة عشرة إلى العشرين 11%.

وقد تسببت هذه العوائد المضمونة تقريبًا في إفلاس شركة مياه شين يانغ التي تملكها البلدية. فقد قدمت الشركة المياه للأسر بسعر 1.4 رينمينبي للطن ولكنها جلبت المياه من شركة الصين المحدودة بسعر 2.5 رينمينبي للطن. وعندما أصبحت الحكومة غير قادرة على دعم المياه، تكبدت الشركة خسارة مقدارها 200 مليون رينمينبي. وقد شكاه المدير العام لشركة شين يانغ للمياه من أنه في ظل هذه الترتيبات يكون استثمار رأس المال الأجنبي خاليًا تمامًا من المخاطر. ومن ثم كانت الشركة قادرة على استعادة ما استثمرته في السنوات الخمس الأولى من التشغيل، ثم بدأت في جني الأموال في السنوات الخمس اللاحقة.<sup>16</sup> ولكن كيف كان ممكنًا للحكومة البلدية أن توقع عقدًا كهذا، يعد في صالح مؤسسة أجنبية تمامًا وبتكلفة عالية على البلدية؟ في بداية شهر آذار/مارس 2002، ذكر موقع نانفانغ اليومي Nanfang Daily:

"وراء الأرباح العالية تقبع ظلال الفساد... لقد كان المدير العام لشركة شين يانغ للمياه، ويدعي "تشي روي" Chi Ruoi أول من ترقى إلى نائب السكرتير العام للحكومة البلدية، ثم سجن بعد ذلك لدوره في الفضيحة الرئيسية في الفساد بالمنطقة. وفي أثناء ترقية تشي روي ثم سقوطه، تحولت شركة

<sup>16</sup> "Foreign water company in China," *Financial Journal* ( 9 July 2001).

مياه شين يانغ إلى مشكلة مالية معقدة. وكانت هناك عوامل مثيرة للريبة تحيط بالحالة دعاها أحد الأشخاص "من داخل قصة مؤامرة المياه".

وكان على شركة شين يانغ للمياه أن تبيع معظم أصولها لتغطية الخسائر والأموال المستحقة لشركة مياه الصين قبل أن تقرر فرض تصفية حساب مع الشركة. وفي عام 2000، توصل الطرفان إلى توافق استعادت شركة شين يانغ للمياه بموجبه 50% من أسهمها في المحطة التاسعة للمياه، وتخفيض عائد الربح المضمون من شركة الصين للمياه إلى 14%. وقد وفرت شين يانغ 200 مليون رينمينبي. وفي النهاية، لم تكن نسبة 14% سيئة على أية حال.

وإذا كانت شركات المياه متعددة الجنسيات عانت انتكاسة فيما يتعلق بنظام الأرباح المضمونة، فقد تم أكثر من تعويضهم عن طريق مزيد من الانفتاح لسوق المياه في الصين. وعندما قبلت الصين باتفاقية التجارة العالمية في 2001، فتحت سوق مياهها بدون المرور بفترة انتقالية. وفي عام 2002، أعلنت الحكومة الصينية فتح بناء خطوط المياه وتوجيه التعامل فيها إلى الرأسمال الأجنبي، وهو ما أسفر عن وصول الرأسمال الأجنبي مباشرة إلى السيولة القادمة من دخول الأسر.<sup>17</sup> وفي العام نفسه، وقعت شركة الصين للمياه مشروعًا مشتركًا مع شين يانغ يغطي أي شيء من مد المواسير إلى توفير المياه إلى معالجة الصرف الصحي.

### صعود عمالقة المياه المحليين على حساب المستخدمين والمستهلكين

بالرغم من تدفق الرأسمال الأجنبي على سوق المياه في الصين وبمبالغ هائلة، فإنه وبسبب حجم الصين، مازال لا يمثل سوى 1% فقط من السوق الكامل للمياه. أما اللاعبون الرئيسيون فمازالوا يتمثلون في الشركات التابعة للدولة أو المشاريع التي تتحكم فيها الدولة. وأغلبية المشاريع التي تتحكم فيها الدولة مدرجة في سوق الأسهم أو منتظر إدراجها. والمشاريع الأكبر قد ظهرت بالفعل كأصحاب أدوار رئيسية في مجال

<sup>17</sup> Wang yuan, Nangfang, "Behind the 3.3 billion RMB water business," *Weekend* (9 January 2004), <http://www.people.com.cn/GB/huanbao/1072/2288779.html>.

أعمال المياه مثل شركة بيكين العاصمة Beijing Capital Co ، و (مجموعة) شينزين للمياه Shenzhen Water، أو شركة تسينجها تونجفانغ Tsinghua Tongfang. ويمتد تأثير هذه الشركات إلى أبعد من المدن المتواجدة فيها، ونجدها منخرطة في إدارة محطات المياه أو خدمات مد المياه عبر مناطق كاملة. وفي بعض المدن والمناطق، نجدها منخرطة في ممارسات أوليغاركية.

بالإضافة إلى ذلك، نجد أن هذه الشركات منخرطة أيضاً في اندماجات أفقية، لتوفير تشغيل الكهرباء المائية، وإدارة الأنهار، وبناء خطوط المواسير، ومد المياه، ومعالجة الصرف الصحي، والإنتاج الآلي للمياه تحت تحكمهم. وكانت شركة (مجموعة) مياه شينزين الأولى التي تتبنى هذا الترتيب الأفقي vertical alignment . وتعد الشركة مشروعاً مشتركاً مع الحكومة وتصل أصولها إلى 6 بلايين رينمينبي. وتمثل الحكومة المساهم الرئيس في الشركة. علاوة على ذلك، تدير شركات المياه أعمالاً خارج نطاق منطقة شينزين. ولا عجب في أن شركات المياه متعددة الجنسيات تشعر أن منافساً كبيراً قد ظهر من العدم أمام أعينهم.

وهذه الشركات المحلية العملاقة ما زالت تبدو صغيرة مقارنة بشركات مثل سويس أو فيوليا، وبالرغم من ذلك، لا يمكن بخس قدرها مستقبلياً. وتتمتع شركات المياه المحلية بدعم حكومي، سواء مباشراً أو غير مباشر، أكثر قوة مما يقدم لشركات المياه متعددة الجنسيات. وبعد سنوات عديدة من منح تنازلات واسعة لرأس المال الأجنبي، قرر كل من قطاع الأعمال المحلي والنخب الحاكمة التحرك صوب "حصتهم العادلة" في السوق.

إلا أن صعود عمالقة المياه المحليين يأتي على حساب المستخدمين التابعين للدولة. فبهدف منافسة المؤسسات الأجنبية، شرعت شركات المياه المحلية في تخفيضات هائلة. وقد وردت معلومات عن أن شركات المياه الصينية قد تضطر إلى تسريح نصف القوة العاملة إذا أرادت أن تكون مؤثرة مثل عمالقة المياه الدوليين. وتشير المعاملات الدولية أن 8 عمال فقط هم المطلوبون لإنتاج 10.000 طن من المياه. وفي عام 1995، عندما تولت وزارة العالم الجديد New World Development والشركة

القابضة صينو- فرنش Sino-French Holding Co، محطة شين يانغ الثامنة، قاموا بتسريح 200 من أصل 300 عامل. وبالنسبة لمن حالفهم الحظ واستمروا في العمل، فقد تعرضوا لاستقطاعات كبيرة في الأجور. ومن المقولات العامة الشائعة وسط مستخدمي خدمة المياه:

"تعمل بكد لسنة، ولكن ما نكسبه يعادل وجبة عشاء لأحد الأثرياء. لقد عملنا لعقود طويلة وبكد، ولكن ما نحصل عليه في المقابل هي البطالة."<sup>18</sup>

وبالرغم من وعود الحكومة، فإنه لم تكن هناك حماية لمصالح وحاجات المستهلكين من الإدارة البيروقراطية والأعمال الاحتكارية أثناء إصلاح المياه. وقد ورد في أحد التقارير الإخبارية أن:

"هناك أسئلة وحجج وتوترات كثيرة تحدث ما بين شركات المياه والأسر، وهي في التحليل النهائي تنبثق أساساً عن احتكار مد المياه. فقد أسفر الاحتكار عن ارتفاع شديد في أسعار المياه، والدفع الإجمالي والتغريم الإضافي وقطع المياه. وهذه الأعمال لا شك تؤثر على مصالح المستهلك."<sup>19</sup>

وبسبب نظام الحزب الواحد وقمع حرية التنظيم والتعبير، لا يتمكن غضب الناس تجاه قضية المياه من أن يظهر في صورة تحركات إيجابية جماهيرية. وهذا هو السبب الرئيس لغياب حملة عامة الناس بالرغم من التآكل المستمر في الحق في الحصول على مياه نظيفة بتكلفة زهيدة."

<sup>18</sup> " A discussion on the mentality of employees under marketisation of water and the appropriate policy to deal with it", China Water Net, 12 Jan 2005, [www.cnwaternews.com](http://www.cnwaternews.com)

<sup>19</sup> "What is so troubling about water supply in Zhengzhou?", Dahe Daily, 16 Dec 2005. <http://www.hnby.com.cn>



## خصخصة المياه في المغرب

### الدروس الأولى المستفادة من حالة ليونيز ديز أو في دار البيضاء

مهدي الحلو\*

منذ أوسط تسعينيات القرن المنصرم<sup>20</sup>، ظل القائمون على صنع القرارات الاقتصادية والسياسية في المغرب يدفعون في اتجاه أجندة التحرر/الليبرالية، والخصخصة، وتخفيض الحواجز التجارية التي يمكن ملاحظة ملامحها وفعاليتها منذ عام 1983.<sup>21</sup> في الحقل الاقتصادي، كانت معظم الشركات العامة قد تم بيعها. وكانت التعريفات التجارية قد تم خفضها حتى قبل أن توقع المغرب على العديد من اتفاقات التجارة التي كان من شأنها أن تربطها بعدة مناطق اقتصادية ومالية. وتم وقتئذٍ أيضًا تعديل اللوائح المتعلقة بمعدلات الصرف، بحيث يمكن تحويل عوائد وأرباح الشركات الأجنبية من الخارج بمزيد من الحرية.

واليوم، نجد المصالح الخاصة حاضرة وعلى نحو متزايد في قطاع التعليم والصحة، حيث تعتبر الدولة أنها لم تعد مضطرة لامتلاك الوسائل للتلبية الحاجات المالية. ومن هنا فإن المواطن يتحول إلى عميل من خلال إدخال مبدأ الاستعادة الكاملة للتكلفة، والمدفوعات للإسهام في استعادة النفقات العامة.

وسرعان ما تم تطبيق مبادئ الإدارة نفسها في إدارة الخدمات العامة الأساسية مثل الصرف الصحي، والطرق، وتوزيع المياه والكهرباء.

في قطاع المياه على نحو خاص، تم تبرير نهج الدولة الجديد بحقيقة أن موارد المياه في البلاد أصبحت في حالة ندرة، ومن ثم فإن الأمر يتطلب مناهج جديدة في الإدارة لا

\* رئيس جمعية العقد العالمي من أجل المياه ACME - المغرب  
<sup>20</sup> أصبحت المملكة المغربية عضوًا في منظمة التجارة العالمية منذ إنشائها عام 1995، بعد أن استضافت المؤتمر الختامي للغات GATT منظمة الاتفاقية العامة الخاصة للتجارة والمعرفة في مراكش في نيسان/إبريل 1994.  
<sup>21</sup> برنامج التكيف الهيكلي الأول في المغرب.

يمكن بأي حال أن تنتمي إلى المجال العام غير الربحي. ولأن المياه على المستوى المادي تصبح في حالة ندرة وتعتبر مجرد منتج اقتصادي، فإنه من الآن فصاعدًا لا بد من مضاهاتها بأية سلعة أخرى. ومن هذا المنطلق، فإن التعامل مع ندرة المياه وتأمين إنتاجها وتوزيعها لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال قوانين السوق من عرض وطلب. وبالمثل، فإن هذه القوانين فقط هي التي يمكن أن تضمن الاستثمارات الضرورية، حيث ستكون الوحيدة القادرة على تحديد سعر للمياه، ومن ثم تغطي نفقات الحصول عليها وتضمن الربح للمشغلين من القطاع الخاص المسؤولين عن ذلك.

وفي ظل هذا المنطق، تم تجاهل الطموحات المرتبطة بالخدمات العامة وإدارة الدولة لها، وأيضًا شرعية تدخلاتها الاقتصادية والاجتماعية- إذا لم يكن مبرر وجودها- وبصورة ملحوظة في بلد تعد التنمية فيه محدودة.

#### **وفي قطاع المياه، يعد منطق السوق في مجمله:**

- من الناحية الاقتصادية، يعد الماء مفيد بل وسلعة حيوية، وهو آخذ في الندرة، و"السوق" هو وحده القادر على إدارة الندرة.
- فيما يتعلق بالأسس الأيديولوجية والسياسية، فإن السلطات العامة في البلدان الفقيرة والمدينة تشتهر بعدم قدرتها على انتهاج مقاربات اقتصادية كبرى بفاعلية، ناهيك عن إنتاج وإدارة الموارد النادرة.

وبالتالي، فإن البديل بسيط للغاية: المصالح الخاصة تحل محل الدولة لتضمن الموارد المائية وتوزيعها وفق قوانين السوق، وإما ستقع كارثة إنسانية.

وقد انتشر هذا المنطق، عبر برامج اقتصادية ومالية مختلفة "أشارت" بها المؤسسات المالية الدولية (الاسيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) على الحكومات الجنوبية أن تنفذها منذ ثمانينيات القرن الماضي، وهذا المنطق ذاته هو ما تم تبنيه حتى الآن من قبل السلطات المغربية.

لقد استخدمت برامج خصخصة خدمات توزيع الماء والكهرباء في المغرب نموذج "التفويض بالإدارة". وقد أسند لشركتين فرنسيتين كبيرتين مسؤولية خدمات توزيع الماء والكهرباء والصرف الصحي في ثلاث مراكز حضرية رئيسة في المغرب، هي: الدار

البيضاء، والرباط-سلا، وتطوان.

في عام 1997، تولت شركة ليوني دي اوكس Lyonnaise des Eaux التحكم في الهيئة العامة للمياه في الدار البيضاء، وأصبحت تسمى Lydec. وفي عام 1998، حدث الشيء نفسه في الرباط مع مستثمرين أسبان وبرتغال، ولكن تم استبدالهم بعد فترة قصيرة بشركة فيفندي للبيئة Vivendi Environnement، والفرع التابع لها فيفندي للماء Vivendi Water<sup>22</sup> في عام 2002. أما جهة التشغيل العامة فقد تم إحلالها بـ "ريدال" Redal. وفي العام نفسه، 2002، تولت فيفندي للبيئة إدارة هيتنين عموميتين للماء في طنجة، وتطوان، كان سيتم دمجها تحت اسم "أمنديس" Amendis (Amen تعني "الماء" باللغة الأمازيغية).

خلال ست سنوات (من 1997 إلى 2002)، أصبح تسليم خدمات الماء (والكهرباء) يمثل 50% من حجم الماء الموزع في مدن المغرب الكبرى من خلال 17 جهة تشغيل (13 منها هيئات عامة محلية، و4 من القطاع الخاص).

في عام 2005، يمكن تقدير أرباح الشركات الخاصة للتوزيع المجمع في الدار البيضاء، والرباط-سلا، وطنجة-تطوان بحوالي 8 مليارات درهم (حوالي 704 ملايين يورو)، بين 2 و2.5 من إجمالي الدخل القومي.<sup>23</sup>

وفي الوقت الذي نجد فيه التفويض بالإدارة يخفف العبء المالي و"الإداري" عن كاهل الدولة في المسؤولية عن توزيع الماء والكهرباء، فإنها قد تم إدخالها مع ما ذكرناه آنفاً من أسس اقتصادية ومالية وأيديولوجية كانت تهدف إلى:

- تحسين جودة الخدمات في كل مرحلة من مراحل تدخل المشغل.

- تبسيط وتقليل الإرجاء في الوصلات "للمستخدم/العميل".

<sup>22</sup> تشتري شركة مياه فيفندي Vivendi 100% من شركة "ريدال" Redal، صاحبة امتياز إدارة الخدمات العامة لمياه الشرب والتوزيع والصرف الصحي، والكهرباء في الرباط، منطقة سلا (مليونا نسمة). ويصل إجمالي الدخل الخاص بهذا العقد، باقي منه 26 سنة، إلى حوالي 4.5 مليارات يورو.

<sup>23</sup> ومن ثم، تصبح فيفندي للبيئة، من خلال فروعها (فيفندي للمياه، وفيفندي لمنظم المياه، و CGSP-Onyx) لاعب رئيس في خدمات الهيئات المحلية بدخل يزيد عن 300 مليون يورو.  
<http://www.waternunc.com/fr>

- تيسير وتقليل متأخرات تغطية الكلفة.

ولكن المبادئ الاقتصادية و"الاجتماعية" المبررة للجوء إلى "التفويض بالإدارة"- بصورة عملية خصخصة الخدمات- سرعان ما تناولت القيود التي يفرضها الواقع، والتي تتمثل هنا في فقر السكان (خاصة في الحضر):

- تم تطبيق مبادئ الاتفاق على الدفع: مدفوعات من أجل الماء والاستعادة الكاملة للكلفة على جميع المستهلكين. وقد كان تطبيق هذه المبادئ الأكثر إضراراً بالسكان، حيث رفعت الدولة الضرائب على الماء، والكهرباء والصرف الصحي (خاصة في عام 2006<sup>24</sup>).

- عمليات التوصيل الاجتماعي التي كانت تعني توفير إمكانية الحصول على المياه إلى المجتمعات الفقيرة لم تف بما هو متوقع من نتائج: ففي الدار البيضاء، مثلاً، كان من المفترض عمل 10.000 وصلة وفقاً للعقد المبرم، ولكن لم يتم إنجاز سوى 1250 وصلة منها فقط بين عامي 1997 و 2007.

- ظلت تكلفة الوصلات باهظة بالنسبة للسكان (حوالي 800 يورو)، الذين لا تتجاوز دخولهم في المتوسط 1.600 يورو، فضلاً عن أن السكان هم الأفقر في مناطق الضواحي، حيث تكون الحاجة إلى الوصلات هي الأعلى.

ولكن عجز الشركات الخاصة عن تحقيق النتائج الواقعية في هذه الميادين، بالرغم من أهميتها سياسياً في بيئة اجتماعية واقتصادية غير مأمونة، يمكن أن يعتبر في الغالب أمراً ثانوياً بالمقارنة مع النتائج التي وردت في دراسة أجريت مؤخراً بواسطة فريق من الاستشاريين المستقلين. فقد وجودوا في تقديرهم لخدمات توزيع الماء والكهرباء والصرف الصحي من قبل شركة "ليدك" Lydec في الدار البيضاء<sup>25</sup> "إخفاقات" كثيرة "وإنفاقات زائدة" وذلك من بين عيوب أخرى كثيرة في الالتزامات التعاقدية من الشركة الخاصة التي حصلت على أول عقد تفويض بالإدارة في أكبر مدينة مغربية وإحدى المدن الأكثر تعداداً في إفريقيا.

<sup>24</sup> وهو ما أثار حفيظة السكان وتسبب في عمل إضرابات في أكثر من 100 مدينة، وبشكل ملحوظ في طنجة، والدار البيضاء، والرباط.

<sup>25</sup> دراسة أمرت بإعدادها وزارة الداخلية المغربية والتي عرفت أولى نتائجها في تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

وقد أظهرت النتائج تفاوتاً هائلاً بكل المقاييس المالية والاقتصادية بين ما خطت له السلطة العامة (الإدارة المغربية) وبين ما قامت به الشركة الخاصة (في الغالب فرنسية) على أرض الواقع.

وهذه الفجوات يمكن تلخيصها في العناصر التالية التي تبين كيف أن ما اعتبرته الشركة الخاصة في الأساس عقداً "متوازناً" تحول، بعد عشر سنوات، إلى إجراء يتمتع بالكفاءة لإثراء حاملي أسهم الشركة الخاصة وبعض شركائها المحليين. ووفقاً لبيان صحفي نشر عام 1997،<sup>26</sup>

- يقدم عقد التفويض بالإدارة للبلدية أداة تمويل تتيح استثمارات كبيرة بدون أية أثر على النظم المالية المحلية.
- يسمح وجود العقد للسلطة العامة اختيار جدول تنفيذ مختلف الاستثمارات بضمان أن المواعيد النهائية، حتى في حالة كونها ضيقة، سيتم الوفاء بها.
- يسمح العقد أيضاً للسلطة العامة ألا تضطر إلى توفير الاستثمارات المطلوبة والاستعانة بالكفاءات والموارد المالية التابعة للقطاع الخاص.
- ويعرض العقد ضم كامل القوة العاملة لـ RAD.
- ويمكن للعقد أن يوفر سبل الوصول إلى التمويلات الأوروبية المهمة للاستثمار محلياً وإفادة السكان المحليين.
- كما يسمح العقد بتطوير صورة إيجابية للمغرب لدى أصحاب الأدوار الاقتصادية المحليين والأجانب.
- لا يتضمن العقد أية موارد أو تمويلات من قبل الدولة.

في عام 2005، وعن طريق سلسلة من الإقرارات من قبل "ليديك Lydec" كانت تلك الاستعدادات في سبيلها إلى الخوف. والحقيقة أن الشركة أدركت أن العقد احتوى عناصر مهمة، يمكن أن تعتبر بمثابة مؤشرات على أن الالتزامات التعاقدية لم تكن في

<sup>26</sup> بيان صحفي - Lyonnaise des Eaux - مكتب الاتصال المغربي، الدار البيضاء، 16 نيسان/أبريل 1997.

طريقها إلى التحقق، مثلما وجد بعد ذلك بعامين. ومن بين تلك العناصر، أشار التنفيذيون في الشركة على نحو خاص إلى ما يلي:

- اختلفت متغيرات البداية الرئيسية عن تلك المتضمنة عند إرساء العقد (الكميات، المنتجات، متوسط الأسعار).
- الاستثمارات المستهدفة تختلف أحياناً عن الاستثمارات في العقود.
- لم تكن طبيعة العقد واضحة (عقد الوسائل أو الأهداف).
- لم يتم تحسب قضية التقاعد.
- لم يتم تعديل معدلات الأسعار.
- تنظيم العقد لم يكن محددًا بصورة كافية.
- الحدود الزمنية وآليات حل المشاكل لم تكن محددة على نحو صحيح.
- وأخيرًا، مضمون العقد والواجبات التي على الشركة لم تكن معروفة لدى الأطراف المعنية.

والحقيقة، أن مضمون هذا العقد، قد تمت كفالتة والتفاوض حوله من قبل وزير الداخلية السابق<sup>27</sup> للملك الحسن الثاني، وذلك بتجاوز جميع قواعد الديمقراطية المحلية والعلانية التي ترتبط طبيعياً بمثل هذا النوع من الأعمال، لم تكن معروفة سوى لقليل من الناس في المغرب- وقد يكون الناس أنفسهم هم من كان يجب أن يوقعوا العقد، بما في ذلك رئيس المجتمع الحضري في الدار البيضاء.<sup>28</sup>

وقد تكون هذه الضبابية ونقص الاكتراث بالتقاليد- بما في ذلك نقص احترام السكان- السبب في حدوث بعض الإخفاقات في الوفاء بمتطلبات عقد التفويض بالإدارة، مثلما اكتشف الاستشاريون في فحص وثائق "ليديك".

البحث الذي أدى إلى إمطة اللثام عن حقائق مختلفة:

- فيما يتعلق بإزالة القيود عن الرأسمال:

<sup>27</sup> دريس بصري، Driss Basri الذي حرم من وظائفه عام 1999 ومات في المنفى (في فرنسا) عام 2007.

<sup>28</sup> الذي حوكم في عام 2000 وسجن للفساد والاحتيال والسطو على الأموال العامة.

- القيود على الرأسمال التي ارتبطت بشركة ليدك كان يجب أن تُزال في ظرف ثلاث سنوات من تاريخ توقيع العقد في عام 2000. وقد تم إزالتها تمامًا في عام 2003، أي بتأخر ثلاث سنوات.
- فيما يتعلق بالاستثمارات كانت شركة "ليدك" مضطرة تعاقدياً إلى:
- أوضحت التحريات أن الفجوة بين الاستثمارات المخطط لها (3.815 مليار درهم) وما تم استثماره بالفعل (بين عامي 1997 و 2006) بلغ 2.074 مليار درهم، أي 54%.
- فيما يتعلق بتوزيع الأرباح بواسطة "ليدك":
- لم يضع العقد خطة لأي توزيع للأرباح حتى عام 2009، ولكن "ليدك" وزعت 560 مليون درهم 29 بين عامي 2003 و 2006. وبالنسبة للسلطات العامة ثمة صلة بين عدم احترام "ليدك" لالتزاماتها التعاقدية وبين عدم التوزيع المبكر للأرباح.
- وأخيراً، وفيما يتعلق بتحويل الأموال إلى أصحاب الأسهم في "ليدك" وبعض مموليها الأجانب:

أكد المحققون أن التحويلات غير المبررة وصلت إلى 678 مليون درهم<sup>30</sup>، أي 85% من رأس المال الخاص بـ "ليدك" نظرياً.

على أثر ذلك، فما كنا نعتبره دوافع نظرية وقانونية لرفض تدخل السوق فيما يفترض أن يكون "إدارة العرض والطلب للمياه"، فقد ثبت بوضوح ساطع بفضل نتائج هذا التحقيق. وقد بدأنا من الخصائص الداخلية للمياه (الندرة، والضرورة القصوى، وعدم الاستدامة) التي تضع المياه في مكانة فريدة بين الحاجات الإنسانية، لا يمكن مقارنتها بأية سلعة أو خدمة أخرى.

وحقيقة أن أي شركة خاصة لا تهتم بمدى واسع من الالتزامات التعاقدية المهمة في قطاع المياه الحيوي، في عاصمة يزيد عدد سكانها عن 4 ملايين نسمة في بلد نام، يعد أكثر من مجرد "صراع تجاري"<sup>31</sup>.

<sup>29</sup> من بينها 59.1 مليون درهم لـ "حاملي الأسهم المغربية من خارج المؤسسين".

<sup>30</sup> في إطار التحويل العالمي المالي لمبلغ 1.119 مليار درهم بين عامي 1996-2003.

<sup>31</sup> وهو الاسم الذي خلعتة عليها وزارة الداخلية المغربية أمام البرلمان في بداية كانون الثاني/يناير 2008.

وهذا ما يذكرنا، بلحظة تعلق فيها أصوات كثيرة في بلدان شمالية مثل فرنسا، منادية بإعادة إدارة البلديات للمياه؛ لضمان احترام الحق الإنساني في الماء، تلك السلعة الحيوية التي تعد السلعة العامة الأساسية والتي لا يمكن تسليم إنتاجها وحفظها وتوزيعها إلى السوق الذي لا يعرف سوى قوانين العرض والطلب.. وهذا الربح الذي يتضمن الصناعات الأكثر احتيالا وعدم شرعية.

### ملف "ليدك" كما تناولته الصحف المغربية

(كانون الأول/ديسمبر 2007)

أثناء الجلسة الاستثنائية التي طال انتظارها لمجلس مجتمع الدار البيضاء لمناقشة المراجعة الخاصة بعقد التفويض لإدارة خدمات المياه، والكهرباء، والصرف الصحي، فإن تقريراً من السلطة العامة ألقى بتساؤلات خطيرة حول إدارة شركة ليدك Lyonnaise des Eaux de Casablanca (Lydec).

جاء التقرير تحت عنوان "مراجعة السنوات الخمس من عقد إدارة خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي لولاية كازابلانكا الكبرى"، وقد أشاد شاكراً بعمل اللجنة الفنية التي انطلقت في الحادي والعشرين من كانون الأول/ديسمبر 2006 والتي تضمنت ممثلين عن "ليدك" واستشاريين مستقلين. ويشير التقرير إلى أن اللجنة قد استطاعت إتمام عدة مكونات من مراجعة العقد (برنامج الاستثمار المؤقت 2007-2027، ومراجعة منتدى محاسبة المشاركات، ومقترح تحسين شروط التمويل في العقد، وتحديث المرفقات الفنية للعقد، وتحديث مواصفات الخدمات الثلاث- المياه، والكهرباء، والصرف الصحي- وتوعية الجمهور بتطبيق المواصفات). "ولأسف توقفت المفاوضات لمدة شهرين منذ ظهور تباينات ضخمة فيما يتعلق بالماضي (1997-2006) والمستقبل أيضاً (2007-2027)".

كانت النقطة النزاعية الأولى في التقرير تتعلق بالفجوات بين الالتزامات التعاقدية والوفاء بها على أرض الواقع. فالحقيقة أن العقد يحدد أرقاماً لكل الأطراف (استثمارات للوكيل، وأسعار متوسطة للهيئة الرئيسة). هذه الفجوات، كما يشير التقرير، تم توضيحها استناداً إلى وثائق "ليدك" أيضاً وتم فحصها بواسطة لجنة فنية

لعناصر تعاقدية أخرى سواء بشكل مباشر فيما يتعلق بالاستثمارات أو فيما يتعلق بالأثر عليها.

والأمر يتعلق بإزالة القيود عن رأس المال وتوزيع الأرباح. حيث أكدت الهيئة الرئيسية على وجود فجوة تصل إلى 822 مليون درهم بين الاستثمارات التي خططت لها "ليدك"، وبين الالتزامات التعاقدية التي تتحول إلى قيمة حالية. وقد فسرت هذه الفجوة كتعويض للتطبيق الناقص للتعديلات في التعريف. فضلاً عن أن الهيئة الرئيسية قد أكدت وجود فجوة أخرى تصل قدرها إلى 987 مليون درهماً بين الموازنات التي وضعتها ليدك وبين ما تم بالفعل. والتحويل هذا المبلغ إلى القيمة الحالية بعودة ليدك إلى معدل رأس المال (14.62%) يعني أنه يجب استعادة 2.075 (بليون) درهم. ويشير التقرير إلى أن الفجوات ظهرت أيضاً فيما يتعلق بأسعار الكميات التي تم بيعها وذلك وفق الحسابات التي سمحت بتكرار سناريوهين أظهر الفجوات 852 مليون درهم (Cn deactivated) و 1069 مليون درهم (Cn activated).

وينتقد التقرير ليدك أيضاً لأنها وزعت الأرباح في وقت مبكر عما هو مخطط له في العقد. فقد تم توزيع الأرباح منذ 2003 (خمس سنوات قبل الموعد المنصوص عليه في العقد)، وهو ما قلل من قدرة الشركة على التمويل الذاتي بمقدار 560 مليون درهم، مما قلل بالتالي انجاز الاستثمارات. ويسهب التقرير في هذا السياق بأن ليدك لا يمكنها الإدعاء بعدم القدرة على إتمام استثماراتها بسبب نقص الأرباح بموجب استحالة الدخول في اتفاق مع الهيئة الرئيسية حول التعريف وتعديل معدل الأسعار. وبتطبيق معدل ليدك للعوائد على رأس المال (14.6%)، بينت اللجنة وجود ثغرة مقدارها 82 مليون درهم، سببها توزيع الأرباح. علاوة على ذلك، يذكر التقرير بأن ضوابط "ليدك" على رأس المال تمت إزالتها في وقت متأخر جداً، وأن هذا ما أعاق الإنجازات. وإذا وضعنا في الاعتبار أن عوائد ليدك على معدل رأس المال تبلغ 14.6%، فإن اللجنة قد قدرت وجود فجوة مقدارها 183 مليون درهم خاصة بأنه كان يجب إزالة الضوابط على رأس المال بنفس المعدل.

وكان تخصيص المساعدة الفنية نقطة نزاع أخرى. فيشير التقرير إلى أن عقد التفويض بالإدارة ينص على أن الفرع الرئيس - Lyonnaise des Eaux - ومؤسسون آخرون سيساعدون بدعمهم الفني، ولكن لا يذكر ما إذا كانت هذه المساعدة ستسدد (بعيداً عن

عوائد الأطراف المعنية) ولا يذكر أيضاً إلى أي مدى. ويتضمن الملحق رقم 4 من العقد، والخاص بالتخطيط المالي "جزءاً لهامش الإداريات والمساعدة الفنية" بدون أن يصف هذا البند ويحدد التوزيع بين "هامش الإداريات والمساعدة الفنية". ويمضي التقرير قائلاً: إن هذا لا يوضح متطلبات إدارة ما ترتبط بـ "المستأجر المسئول" والمذكور في عقد التفويض بالإدارة (المادة الثالثة). ويتطلب هذا المبدأ نفقات محددة ومعقولة. ويشير التقرير إلى أن لديك قد سددت 1244 مليون درهم، تشمل 124 مليون درهم في النفقات الإضافية. وتعتبر الهيئة الرئيسة أنه ليس من الاتساق تبرير وجود مبلغ أكبر من المبلغ المحسوب، وأن 124 مليون في الإنفاقات يجب أن يتم التعامل معه بصورة منفصلة. ومن بين إجمالي 833 مليون درهم نفقات خارجية، تقبل 154.8 مليون درهم فقط.

خلاصة القول، يقدر التقرير أن الفجوات المؤكد وجودها في الاستثمارات ونفقات المساعدة الفنية يجب إعادة تغطيتها من قبل الهيئة الرئيسة. والمبالغ التي تمت الإشارة إليها داخل ممارسات لديك فيما يتعلق بتوزيع الأرباح، وإزالة القيود المفروضة على رأس المال، والتي لا تتفق مع ما ورد في العقد، يمكن التخلي عنها نظراً لأنها مرتبطة بتأجيل الاستثمارات وسوف يتم استعادتها مع الفجوات في الاستثمارات. أما بالنسبة لإنفاقات المساعدة الفنية، فإن التقرير يؤكد على أنها لم تكن تتفق باتساق مع ما نص عليه العقد، وأنها تحويلات مالية غير مبررة. ويخلص التقرير أيضاً إلى أن هذه النفقات يجب استعادتها.

وفي الجزء الثاني منه، حول التفويض بإدارة خدمات المياه والكهرباء والصرف يقدم التقرير عناصر أخرى مثيرة للجدل فيما يتعلق بمتبوات 2007-2027 والتي سيتم تيسيرها بغرض مد عقد لديك. وقد تم تقديم الملف إلى وزارة الداخلية للتدخل.

يمكن الاضطلاع على مزيد من المعلومات على موقع جمعية العقد العالمي من أجل المياه- المغرب (باللغة الفرنسية):

<http://www.acme-eau.org/ACMEMaroc/index.php>